محضر الجلسة رقم 685

التاريخ: الثلاثاء 26 محرم 1431 (12 يناير 2010)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وواحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية

السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 07.08 يقضي بتحويل بريد المغرب إلى شركة مساهمة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 28.07 يتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

- مشروع قانون رقم 51.09 يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية،

- مشروع قانون رقم 05.06 بتغيير وتتميم الفصل 32 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر في 24 من جمادى الأخيرة 1383 الموافق ل 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل؛

- مشروع قانون رقم 35.09 بتغيير القانون رقم 25.79 كما تم تعديله، المتعلق بالمكتب الوطني للمطارات، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 5 يناير 2010 إلى غاية يوم الثلاثاء 12 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بتقديم الأسئلة الموجهة إليها في بداية الجلسة نظرا لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات حكومية، وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها السيد الوزير المجلس أن السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة.

لدينا أيضا استدراك حول جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية، ذلك أنه نظرا لالتزامات حكومية طارئة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني تم تعويض السؤال الموجه إلى السيد الوزير حول تطبيق القانون الاجتماعي عند العاملين بقطاع النقل بالسؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول سؤال المدينة المغربية والاختلالات البيئية.

وأخيرا توصلت الرئاسة بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 10/784 م.د صادر بتاريخ 19 محرم 1431 الموافق ل 5 يناير 2010، يقضي بتجريد السيد أحمد بومكوك، المنتخب في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة سوس-ماسة-درعة نتيجة الاقتراع الذي أجري بتاريخ 6 أكتوبر 2003، من صفة مستشار بمجلس المستشارين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس: طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست (6) طلبات للإحاطة، وأذكر السادة المستشارين بضرورة التقيد بالتوقيت المحدد في ثلاث دقائق.

الإحاطة الأولى لفريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط مجلسينا الموقر بقضية طارئة، تهم موجة من الاحتجاجات المشروعة التي تعرفها محاكمنا المغربية، والتي تؤثر سلبا على السير العادي لعملها على امتداد التراب الوطني، وينعكس ذلك بشكل خاص على المتقاضين، خاصة القادمين من مناطق بعيدة، وذلك بسبب إقدام كتاب الضبط على خوض إضراب وطني للأسبوع الثالث على التوالي، منذ أواخر السنة التي ودعناها، وبداية السنة التي استقبلناها، يهددون بتمديد الإضراب لمدة أسبوع كامل، بعدما كان ثلاثة أيام في الأسبوع.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه هاته الفئة من الموظفين داخل محاكم المملكة، فإن إضرابها هذا يخلق عدة مصاعب من جهة ولقطاع العدالة من جهة أخرى، بحيث تم تسجيل إضرابات على مستوى انعقاد الجلسات، الشيء الذي أصبح يتساءل المواطنون معه على مصير العديد من ملفاتهم الآنية والمستعجلة، والتي لا تحتمل التأخير نظرا لأهميتها.

السيد الرئيس، لقد أصبح على الحكومة القيام بإجراءات فورية لإصلاح ذات البين لوقف هذا النزيف، الذي يثير الكثير من ردود الأفعال لأن القضاء المغربي في غنى عنها، خصوصا وأن السنة التي نحن بصددها ستكون سنة بداية إصلاح العدالة بعد إحالة الوزارة الوصية على الأمانة العامة للحكومة 17 مشروع قانون عليها.

إن الحوار مع هذه الفئة من الموظفين ضروري في هاته الفترة، بحيث تحمل هذه الشريحة المسؤولية لوزارة العدل حسب زعمها بتماطلها في تلبية المطالب المشروعة، وتتعامل معها بمنطق التسويفات.

لذا فإننا نناشد الحكومة، وعلى رأسها السيد وزير العدل الجديد، الذي نهنئه بمنصبه الجديد وثقة جلالة الملك فيه، العمل على تسوية هذا الملف الشائك لكي يلعب القضاء دوره الاستراتيجي، باعتباره أحد الأوراش الكبرى التي دشنها صاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الدستوري في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، في ظل الانفتاح الفكري والثقافي الذي تكرسه العولمة، مع ما لذلك من إسقاطات وتداعيات ومخاطر على مقومات الهوية الوطنية، قد يبدو منطقيا أن ترتكز الدولة كما المجتمع على آليات للتثبيت والتقويم، بما يضمن للمغرب كما للمغاربة تطويرا وانفتاحا لمنظومة هويتهم، ولكن كذلك وأساسا بما يضمن تحصينا للأسس والثوابت.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، يتموقع الإعلام العمومي في اعتقادنا كإحدى أهم آليات التثبيت والتقويم للهوية المغربية، إذ الإمكانيات المتاحة له في الوصول المباشر إلى قاعدة عريضة من المواطنين تحمله مسؤولية التأطير الفكري والثقافي والديني والسياسي كذلك.

السيد الرئيس، إن هذا الموقع الأساسي والدور المركزي المنوط بالإعلام العمومي، يجعل منه سيفا ذو حدين، إذ بمجرد ما يحدث انزلاق ما عن الخط المتزن، تكون تداعيات خطيرة، لأنها تفرز أو بالأحرى تساهم في تشكيل قناعة أو سلوك عند فئة من المواطنين، ولا سيما إن كانت هذه الفئة هشة من حيث المناعة في التلقي.

السيد الرئيس، مع كامل الأسف زاغت القناة الأولى عن محددات الهوية والمواطنة، حينما أصبحت تبث لأبنائنا الأبرياء رسوم متحركة

ذات حمولة تبشيرية مسيحية، هم أبعد ما يكونون عن إمكانية وضعها في أي سياق عادي أو موضوعي قد يكون من ورائها، فالطفل كالطين، السيد الرئيس، اللزج، تصنع منه أيادي الصانع ما تشاء لتخرج لنا منه أبهى المصنوعات، كما أبشعها.

ونحن نأبى، بل سنتصدى لكل من سولت له نفسه تجاوز خطوط حمراء، لا تمليها السياسة ولا المراكز ولا المواقع، بقدر ما هي إنتاج مقومات وإحداثيات الهوية الوطنية، التي ظلت شامخة وصامدة لقرون، وستظل كذلك، فعوض أن تكون القناة الأولى التي ترصد لها أموال الشعب خير مدافع عن مصالح وثوابت هذا الشعب، نراها ستدخلنا في متاهات خطيرة، قد يجعل منها دعاة الفتنة سما قابلا للدس في جسم المجتمع.

فحذاري، السيد الرئيس، من فوضى الفكر، التي قد يفرزها سوء تقدير أو نقص في استيعاب معنى الانفتاح، فنحن وضعنا ثقتنا في القناة الأولى ودعمنا مواقعها، إلا أن مثل هذه الواقعة الخطيرة المتمثلة في بث رسوم متحركة تبشيرية يوم 12 دجنبر الماضي، لا يمكن أن تمر في سكوت، ونحن نطالب الحكومة عموما والوزارة الوصية على وجه الخصوص بفتح تحقيق في هذا الباب مع تحديد المسؤوليات، حتى لا تتكرر في المستقبل مثل هذه الإنزلاقات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد محمد اطر يبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي الوطني علما بقضايا طارئة، ألا وهي أولا تتجلى في نتائج أمطار الخير، التي خلفت بعض الخسائر فيما يتعلق بالبنية التحتية، ألا وهي الطرق اللي هي طرق العالم القروي، وكذلك طرق بعض الحواضر المغربية، التي تعرضت إلى التخريب وإلى التدمير من جراء تأثير أمطار الخير، وكذلك هذه الطرق حدث فيها انكسارات، مما أدى إلى عزلة تامة في بعض المناطق القروية خصوصا، بالإضافة أيضا إلى الفيضانات التي حاصرت معظم الجماعات المتواجدة في العالم القروي، وأخص الذكر مثلا في بعض الجماعات ديال المكرن اللي هي في منطقة الغرب، وكذلك بعض الجماعات في منطقة الشمال، ومنها إقليم شفشاون، بالإضافة أيضا إلى بعض الجماعات وبعض القرى في جبال الأطلس والسهول المغربية، أي أن البنية التحتية بشكل عام تعرضت إلى دمار شامل، والمطلوب من مندوبيات التجهيز المتواجدة في الأقاليم أن تقوم بدورها، وأن تقوم بعملية التدخل السريع.

وهنا للأسف الشديد، فهناك بعض التقاعس في بعض الأقاليم عن عملية التدخل لفك العزلة عن هؤلاء المواطنين، الذين يتكبدون معاناة وخسائر من جراء الفيضانات ومن جراء تكسير الطرقات، التي تعيق العملية الاقتصادية والتنقل بين المناطق وبين الأقاليم، مع العلم أن هذه المندوبيات ديال التجهيز تتوفر على إمكانيات، وخصوصا بعض الأقاليم التي يوجد بها ما يسمى بنقابات الجماعات المحلية، التي توفر آليات للتدخل، إلا أن تدبير هذه الآليات يبقى مرهونا بتقاعس بعض المديريات.

ومن جهة أخرى، فإننا نلوم الحكومة على عدم اتخاذ التدابير كل سنة، وخصوصا بلدنا معروفة بالأمطار الشديدة، وكذلك ما يحدث من ظواهر طبيعية من تكسير إلى غير ذلك، فهي معروفة، ونتأسف أن الحكومة لن تؤهل، و لم تتخذ التدابير الوقائية من أجل استقبال عام آخر جديد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي في إطار طلب إحاطة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نتابع يوما بعد يوم حوادث مؤلمة ناجمة عن حرب الطرق، حرب يغذي عدم احترام قواعد السير ورداءة البنية الطرقية كل يوم حجمها الجنائزي، وبموازاتها نحصي ضحايا الأنفلونزا وما يرافقها من غموض وضجيج يتداخل فيه العلم بالإشاعة، وتقاوم فيه ثقافة التشكيك لدى الرأي العام قناعة الحكومة بجدوى اللقاح وحقيقة الداء، كل ذلك مؤطر بإعلام عمومي، يكتفي بإحصاء الضحايا كل ليلة دون أن يبذل الجهد المطلوب للتوعية والتحسيس، وبناء جسر الثقة مع الرأي العام الوطني، وإقناعه أن في القانون رحمة للسائقين، وأن اللقاح ليس أخطر من المرض.

و بنفس المنطق الإعلامي، نتابع كذلك حرب أخرى ليست أقل وطأة من سابقتها، إنها حرب التدفئة، حيث نحصي من حين لآخر ضحايا السخانات المائية الرديئة الفاقدة للجودة، التي تحصد أرواح الأسر في غفلة منها أو تم تركيبها بشكل غير مهني وغير دقيق.

السيد الرئيس،

بما أن الأمر خطير، مادام يهم أرواح الناس، خاصة ونحن في غضون فصل الشتاء البارد، فإن الدعوة موجهة إلى السلطات الحكومية المسؤولة والمتدخلة في القطاع الحيوي وإلى وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وفعاليات المجتمع المدني، خاصة النسيج الجمعوي لحماية المستهلك وكافة القوى الحية بالبلاد لبلورة تدابير وقائية وتحسيسية، واتخاذ قرارات حاسمة من شأنها الحد من رواج استهلاك هذا النوع الرديء من السخانات، التي هي بمثابة ألغام موقوتة، تنام الأسر وتصبح على خطرها المتوقع في كل لحظة وحين.

كما يتطلب هذا الوضع التفكير في تدابير تنظيمية وقانونية وجبائية، تشجع الإقبال على طلب الجودة في ترويج واقتناء مثل هذه التجهيزات وتنويعها، آملين أن يحمل قانون حماية المستهلك المنتظر حلولا حاسمة في هذا الاتجاه، وأن تفلح الطاقات المتجددة في إقناع الناس بجدواها.

ومن جهة أخرى، نود أن نحيط مجلسنا الموقر علما بالانعكاسات السلبية للفيضانات التي تعرفها منطقة الغرب، والتي تنذر بتكرار نفس الكارثة التي شهدتها المنطقة في السنة الماضية، وهو ما يتطلب إستراتيجية حكومية استباقية من شأنها الحد من خطورة هذه الفيضانات وانعكاساتها الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك لابد أن نثير الانتباه إلى القنطرة المهدمة في الطريق السيار قرب القنيطرة والرابطة بين تجمعين سكانيين، وما يشكله ذلك من خطورة على أرواح الراجلين والسائقين معا، مع العلم أن هذه القنطرة لازالت على حالها منذ سنة على سقوطها، والتي جعلت ساكنة هذه المنطقة في عزلة تامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار طلب إحاطة.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن أمطار الخير التي تهاطلت على بلادنا منذ أواخر دجنبر 2009 إلى يومنا هذا، قد بدأت تهدد جهة الغرب-الشراردة-بني يحسن، حيث تم تسجيل ارتفاع مخزون مهم لمياه السدود بهذه الجهة، كسد الوحدة، وسد القنصرة، وسد إدريس الأول، ورغم التفريغ التدريجي الذي بدأ مبكرا، إلا أن فيضانات نهر سبو، ونهر بهت، ونهر الواد الكبير، تسبب أضرارا كبيرة، حيث اجتاحت مياه هذه الأنهار مساحات واسعة أكثر من 30 ألف هكتار حسب الوسائل الرسمية، وهناك مساحات أخرى يعني غير معروفة، تسبب في أضرار كبيرة خصوصا سهل الغرب، بالخصوص الأراضي المزروعة والماشية المتواجدة بمنطقة المكرن، بن منصور، سيدي سليمان، بلقصيري، والخنيشات، وحد كورت، وكذا بعض جماعات سوق الأربعاء، وللا ميمونة، حيث هناك عدة دواوير بهذه المنطقة أصبحت شبه معزولة، إن لم نقل معزولة.

إلا أن المجهودات والاحتياطات المبذولة، التي تقوم بها السلطات المحلية ومديرية التجهيز والمكتب الجهوي، تبقى محدودة أمام خطر الفيضانات، ولهذا يجب تدخل السلطات المركزية من وزارة الفلاحة، وزارة التجهيز، الماء، وكل ما يمكن التدخل لمساعدة السلطات المحليةحتى لا تكرر كارثة السنة الماضية، كما يجب دعم ومساعدة كل المتضررين بكل مناطق جهة الغرب-الشراردة-بني يحسن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار طلب الإحاطة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة والسيدان الوزيران،

السيدتان والسادة المستشارين،

موضوع إحاطة الفريق الفيدرالي اليوم، يعكس وضعا يعيشه حقل الشباب والرياضة، وهذا الحقل الذي يعيش قلقا عميقا ونقاشا قويا حول قرار للسيد، نعتقد قرار أو مشروع قرار للسيد وزير الشباب والرياضة، يريد من خلاله وبمقتضاه تفويت مجموعة من ممتلكات وزارة الشبيبة والرياضة، ممتلكات منقولات وعقارات، بدعوى النهوض بالشأن الرياضي، لذلك فنحن نستغرب أن السيد المسؤولين على هذا القطاع، ولسنا ندري هل الحكومة أيضا متفقة على هذا الطرح الذي أبداه السيد وزير الشبيبة والرياضة.

أولا لأنه لا زال حبر المناظرة الثانية حول الرياضة لم يجف، والمناظرة حددت أولويات، وكان من الأجدى للحكومة ولوزيرها هذا أن تبدأ بتطبيق أولويات المناظرة، والتي كانت فيها رسالة ملكية واضحة، وفي مقدمتها احترام الديمقراطية في الجموع العامة لانتخاب مكاتب الجامعات والأندية والأمثلة صارخة على هذا الخرق اليومي، وآخرها جامعة التيكواندو.

كذلك إن النهوض بقطاع الرياضة ليس بحاجة إلى موارد مالية بالأساس وبالدرجة الأولى، بالحاجة أولا أن تكون للحكومة ومن خلالها الوزارة سلطة على تدبير الرياضة في بلادنا، من خلال الجامعات المختلفة، هل لها سلطة على جامعة كرة القدم؟ هل لها سلطة على جامعة ألعاب القوى؟ هل تدبر وتسير؟

لذلك فنتوجه إلى السيد الوزير ونقول: إن هذا الأمر يحتاج أولا إلى أن تكون للحكومة قرارات واضحة في المجال الرياضي للنهوض به من خلال تفعيل توصيات المناظرة الوطنية، ونطالب بالتخلي عن هذا القرار الذي يريد الزج للقطاع الخاص بمنشآت وممتلكات ضحت من أجلها أجيال لأكثر من 50 سنة، وخاصة الجمعيات الرياضية والجمعيات الشبابية.

لذلك فكل قرار من هذا القبيل لن يزيد إلا سوءا للسياسة في بلادنا، لن يزيد إلا ابتعادا عن السياسة في بلادنا، لن يزيد إلا قلقا للمعنيين وقلقا للرأي العام من جراء هذه السياسة، التي لا تنسجم إطلاقا مع التوجهات الكبرى لبلادنا المتوخية للديمقراطية واحترام المؤسسات والقانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 23 سؤالا، سؤال واحد منها آني موجه لقطاع الاتصال، و22 سؤالا عاديا موزعا على قطاعات الأوقاف، المالية، الطاقة والمعادن، الصحة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، الفلاحة.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول تأثير استغلال مناجم الفوسفاط، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، عمر مكدر، عبد الله أبو زيد، الحسن قيشوحي، أحمد الجوهري، عبد المجيد الحنكاري، لحسن بلبصري، أولعيد الرداد، إدريس مرون، عياد الطيبي، محمد عدال، لحسن بوعود، سعيد أرزيقي، سعيد التدلاوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن استغلال مناجم الفوسفاط بإقليم خريبكة يؤثر على بعض الجماعات القروية بالإقليم، وخاصة جماعة المفاسيس وجماعة أولاد عزوز، وتشكل خطرا حقيقيا على البيئة، وخاصة الفرشة المائية والآبار، كما أنها تسبب بعض الأمراض للإنسان والمواشي على حد سواء، بدون مراعاة من إدارة المكتب الشريف للفوسفاط بالجوانب السيئة والصحية وحتى الاقتصادية.

حيث لا تستفيد ساكنة المنطقة من المردودية الاقتصادية، وكذلك إنشاء بعض الصناعات الموازية للفوسفاط، حيث تظل آمال أبناء

الإقليم معلقة على التوظيف، ويتم استقطاب العمال من الأقاليم الأخرى، ويبقى شبان المنطقة عرضة للبطالة.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم السيدة الوزيرة عن التدابير التي تتخذها إدارة المكتب الشريف للفوسفاط للمحافظة على البيئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، ومن خلال إعطاء الأولوية للتشغيل لأبناء الإقليم، وأحتفظ السيد الرئيس بما تبقى من الوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

بغيت نؤكد في البداية بأن المجمع الشريف للفوسفاط كيقوم بعدة إجراءات باقليم خريبكة، كتهم لا الجانب البيئي ولا التدخل في المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ديال هاذ المنطقة.

فعلى المستوى البيئي، فإن المحافظة على البيئة تعتبر من ضمن الأولويات ديال المجمع من خلال اتخاذ عدة تدابير، غادي نذكر البعض منها:

1- إعادة تأهيل الأراضي المستغلة عبر برنامج ضخم لعملية التشجير، وصلنا اليوم تقريبا 2 مليون ديال الشجرات اللي غطت مساحة تقدر ب 2500 هكتار؛

2- التقليص من انبعاثات الغبار بمعامل التخفيف بالنسبة ديال 60%؛

3- تدبير النفايات السائلة لمعمل غسل الفوسفاط عن طريق إنشاء خزانات للأوحال الاستراتجي للماء، بعد تصفيته بطريقة طبيعية، وهذا الشيء أدى إلى واحد الاستعمال ديال معدل سنوي يقدر ب 2,4 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى مشروع محطة معالجة المياه العادمة، الذي سيقوم بتزويد معامل الغسل بالمنطقة.

فيما يخص ما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم حول تأثير الفرشة المائية والآبار، بغيت نذكر بأن نظرا للطابع الرملي للفوسفاط، فهذه المياه لا تصل للمخزون ديال الماء، والفرشة المائية الجوفية تتواجد على مستوى متدني جدا بالنسبة لآخر طبقة فوسفاطية مستخرجة.

وعلى الصعيد السوسيو-اقتصادي، فالمجمع كيلعب دورا جد حيوي في المنطقة من ناحية الضرائب المحلية، فكيسدد سنويا 50 مليون درهم من جميع الضرائب، كيوفر مجانا الأراضي، وتقريبا أعطى واحد 135 هكتار مجانا لفائدة الشركاء الإقليمين، جماعات محلية، إدارات، جمعيات، باش يعملوا فيها انجازات مشاريع اجتماعية واقتصادية.

الخدمات المقدمة لفائدة الجماعات المحلية، وتشمل أساسا تهيئة وتمديد الطرق، وإصلاح المدارس والتزويد بالماء الصالح للشرب، والمساهمة في التأهيل الحضري للمنطقة، حيث قام المجمع الشريف للفوسفاط في هذا الإطار برصد غلاف مالي يقدر ب34 مليون درهم بالمساهمة في تمويل بعض المشاريع ديال المنشآت بإقليم خريبكة، ووضع البنيات التحتية الرياضية والثقافية للجميع في هذه المنطقة.

فيما يخص التشغيل، فالمكتب كيلعب أيضا دور حيوي في المنطقة، بخلق حوالي 1200 منصب شغل خلال السنوات الثلاث الأخيرة في المنطقة ديال خريبكة، وهذا كله كيعطي مدى الاهتمام ديال المكتب بالموقع ديالو، بالعمل في المنطقة اللي هو كيتعامل فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيدة الوزيرة، نشكركم على جوابكم، وأخبركم بأني ابن إقليم اخريبكة، وأعرف جيدا المشاكل التي يعيشها إقليم اخريبكة مع المجمع الشريف للفوسفاط، وخاصة جماعة المفاسيس وأولاد عزوز وأولاد إبراهيم وبلدية حطان ما يسمى بالشعبة.

السيدة الوزيرة، إن المشاكل ديال الفوسفاط، وهي الغبرة ديال الفوارات، كتصب على الناس ليلا ونهارا، قتلت الحيوان وقتلت النبات، وتسببت للإنسان في الأمراض.

ثانيا، المتفجرات ما يسمى "بالمين"، كل يوم القوة ديالو كتحسبو بأنه زلزال، الديور كلها مشقوقة إلى حد الآن بدون تعويض، عدم إعطاء الأسبقية لليد العاملة من أبناء المنطقة، وخصوصا جماعة المفاسيس وأولاد عزوز وأولاد ابراهيم.

وليكن في علمكم بأن أحد الشركات التي تعمل في هذه المنطقة مع المكتب الشريف للفوسفاط، بما تسمى **ب**" سميسي ريجي "، هذه

مدة ستة أشهر طردت 800 عامل، وهاذ العمال لازالوا في الوقفات الاحتجاجية إلى يومنا هذا بدون جواب.

الأراضي الفلاحية تيشريها المجمع الشريف للفوسفاط ب 4 ملايين سنتيم للهكتار، وهي عند الخواص تتعدى هذا الثمن أكثر فأكثر، ونلاحظ أن بعض الشركات من أكبر الشركات المغربية غير بعيدة عن هذه المنطقة، كتشري هذا الأيام الأرض ب 25 مليون سنتيم للهكتار.

لهذا، يؤسفنا، السيدة الوزيرة، باش نشوفو واحد الفلاح عندو 3 الهكتارات، وتتعطيوه فيها 12 المليون سنتيم، هاذ الفلاح تيهجر المدينة، وهاذ 12 المليون واش غادي يبني بها؟ واش غادي يشري بها بقعة؟ آش تيدير؟ تيتجه إلى البناء العشوائي، لأنه معندوش القدرة باش يطبق القانون المعماري، ويسبب للمدينة في المشاكل.

ومع العلم بأن الفوسفاط الثمن ديالو في 2006 تيعمل 41,9 دولار للطن، وفي 2008 أصبح يدير2002 دولار للطن، أي زيادة 296%، والمشتقات ديال الحامض في 2006 كان تيعمل 384 دولار للطن، وفي 2008 أصبح يدير 1852 دولار للطن، أي زيادة 288%، وهذا يبشر بالخير، لأننا كلنا مع المصلحة العامة، ومع الاقتصاد ديال البلاد.

لهذا، السيدة الوزيرة، نطلب منكم تسوية الأراضي بعد استغلالها لتصبح صالحة للتشجير ومراعي للماشية، نطلب كذلك منكم كذلك الزيادة في الثمن ديال الأراضي، لأن هاذ الثمن راه ماشي معقول، الأسبقية لتشغيل اليد العاملة من أبناء المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أؤكد مرة أخرى بأن المركب الشريف للفوسفاط هو من أكبر المؤسسات ديال بلادنا، وكيلعب الحمد لله دور اقتصادي واجتماعي جد مهم، ولاسيما في المناطق اللي عندو فيها المقالع ديال الإنتاج أو الصناعة، كياخذ جميع التدابير الملائمة لتلبية الحاجيات ديال المنطقة، وإلى كاين مناطق اللي يمكن لو يتزاد فيها، راه عندو برامج عمل ضخمة في الحاضر وفي المستقبل، اللي غادي تواكب التطور ديالو والمكانة ديالو كمؤسسة أولى في المملكة، وكمؤسسة رائدة في قطاع الفوسفاط على الصعيد العالمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن حول ضعف ضغط الماء الصالح للشرب، للمستشارين المحترمين السادة: يحفظه بن مبارك، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، عبد الله أبو زيد، سيدي المختار الجماني، سيدي صلوح الجماني، الهاشمي السموني، سعيد التدلاوي، عمر أدخيل، محمد الكبوري، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد يحفظه بن امبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعاني بعض جهات المملكة من قلة وضعف ضغط الماء الصالح للشرب، وكذلك الانقطاعات المتكررة بدون سابق إشعار أو إنذار من لدن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الأمر الذي يتنافى مع النهضة العمرانية التي تعرفها هذه الجهات والمنحى التصاعدي للكثافة السكانية، مما يؤثر سلبا على السير العادي للعديد من المنشآت الاقتصادية والعمرانية، وكذلك الحاجيات اليومية من الماء الصالح للشرب للساكنة، وخاصة بالطوابق العليا لبعض العمارات والمنازل.

لذا نود مساءلتكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات الكفيلة للرفع من قوة الضغط للماء الصالح للشرب؟ وما هي إستراتجيات مصالح إدارة الماء الصالح للشرب لاعتماد سياسة تواصلية مع الساكنة قصد إشعارهم مسبقا بالانقطاعات المحتملة للماء الصالح للشرب عند الضرورة حتى يتسنى لهم اتخاذ الاحتياطات اللازمة؟

وشكرا، السيد الرئيس، ما تبقى من التوقيت أريد الاحتفاظ به للتعقيب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

في البداية بغيت نؤكد بأن البرنامج الوطني لوصول الماء الصالح للشرب عرف واحد التطور جد مهم في السنين الأخيرة، حيث وصل في آخر سنة 2009 الربط بالشبكة في المدن ب 100%، وفي الميدان القروي ب تقريبا 89,5%، وهذا باستثمارات باهظة اللي قام بها مكتب الماء الصالح للشرب.

في هذا الصدد أيضا بغيت نؤكد بأن التزويد بالمراكز كيدخل في إطار الاهتمامات والأولويات ديال هاذ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، واللي كيعمل بصفة مستمرة ومنتظمة، وبأن في بعض الحالات كيقدر يكونوا عمليات اللي كيأديو إلى بعض الاضطرابات الخارجة عن إرادة المكتب، واللي كتأدي إلى انقطاعات في التزويد، والمكتب كيسرع في العمليات باش يعاود يوصل الماء الصالح للشرب لهذه الأماكن.

وهاذ الانقطاعات اللي كتكون بعض النوبات مفاجئة، كتكون سببها إما تدهور جودة الماء الخام نتيجة التساقطات المطرية المهمة، اللي كتكون محملة بسيول الأوحال، وكاين أيضا أعطاب طارئة في التجهيزات، وفي هذه الحالات كلها المكتب كيقوم بتدخلات سريعة بواسطة فرق الصيانة، اللي هي في جميع المناطق ديال المملكة باش يوصل مرة أخرى الماء الصالح للشرب في جميع المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، الكلمة للمستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

"وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

تعرف، السيدة الوزيرة، مدينة الداخلة، منذ عدة شهور انقطاعات متكررة ومتواصلة لهذه المادة الحيوية، والتي تعتبر شرايين الحياة، وذلك عبر جميع أحيائها، مما خلق مشاكل متعددة للمواطنين، الذين أصبح هاجسهم الأكبر طوال اليوم هو الحصول على ما يسدون به حاجياتهم من الماء، الذي لا غنى في أي شيء.

ونظرا لعدم إخبارهم حتى بمواقيت الانقطاعات العشوائية، بالرغم من توفر منابر إعلامية لذلك، المتمثلة في التلفزة الجهوية، وكذا الإذاعة الجهوية ووسائل الإخبار الأخرى.

وتكاد تنحصر العلاقة، السيدة الوزيرة، بين المواطن ومصالح وزارتكم المعنية في الفاتورة المرتفعة الثمن عند نهاية كل شهر لتثقل كاهل المواطن البسيط، والذي لا يرى أي مبادرة على أرض الواقع تطمئنه بتحسين الأوضاع، بالرغم من الطفرة العمرانية التي شهدتها وتشهدها المدينة، والتي صاحبت عملية القضاء نهائيا على دور الصفيح، والذي على ما يبدو لم تأخذه مصالح وزارتكم بالحسبان، ولم نر أية برامج بهذا الخصوص على مستوى وزارتكم في ميزانية 2010، مما يستدعي من المواطن أن يتكيف مع الوضع الحالي لمدة سنة أخرى.

وعليه، ونظرا للوضعية غير المقبولة، نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ببرمجة مشاريع استثنائية استعجالية لمدينة الداخلة، تعمل على توفير الماء بكميات كافية، تخرج المواطن من المأزق الحالي، وكذا العمل على تحسين جودته، لأنه للتذكير الكميات الحالية، وإن وجدت، لا تتوفر على الجودة المطلوبة.

وإنه لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، بأن انعدام هذه المادة ينعكس سلبا على مردودية جميع القطاعات الحيوية، وخصوصا السياحية، التي نعول عليها كثيرا، والتي شهدت إقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة.

كما نطالبكم، السيدة الوزيرة، تماشيا مع توجهات الحكومة والسلطات الإقليمية الرامية إلى إعمار الجماعات القروية التابعة لجهة واد الذهب-لكويرة بضرورة التعجيل بإكمال المشاريع الحالية، والخاصة بتزويد كل من جماعتي أوسرد، وبير كندوز بالماء الصالح للشرب، وبخلق مشاريع مماثلة بكل من الجماعات بئر انزران، والعركوب، وإمليلي، التي تفتقد بدورها لمحطات المعالجة، نظرا للملوحة الزائدة في كميات المياه المتوفرة حاليا، مما سيكون له الأثر الإيجابي على ساكنة هذه الجماعات، التي أصبحت في تزايد مستمر، وخاصة من الكسابة والبحارة، ولكونها أصبحت قبلة للمشاريع الاستثمارية سياحية ذات القيمة المضافة العادية.

كما نطالبكم، السيدة الوزيرة، كذلك بإحداث مديرية جهوية بمدينة الداخلة بدل الملحقة الحالية، التابعة لجهة بوجدور الساقية الحمراء، وذلك تماشيا مع الرؤية المتبصرة للجهوية الموسعة، التي أعلن عنها صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه التاريخي الأخير حول الجهوية.

هذه المديرية، السيدة الوزيرة المحترمة، الذي يجب أن تكون في مستوى متطلبات الساكنة، لأنه لا يعقل أن تبقي الوزارة على ملحقة بنفس الإمكانيات المادية والبشرية، والتي أصبحت غير قادرة في وضعها الحالي على التكيف مع القفزة العمرانية، التي شهدتها جهة واد الذهب-الكويرة عموما ومدينة الداخلة خصوصا.

السيدة الوزيرة، المصلحة اللي تابعة للمصالح ديالكم في الداخلة، الثمانية ديال المساء كتقطع الماء على السكان، هذا لا يعقل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعجالة، بغيت نقول بأن المناطق الجنوبية للمملكة، رغم غياب المياه السطحية، عرفت -الحمد لله- في السنوات الأخيرة بتعليمات سامية من صاحب الجلالة باستفادة من دينامية فعالة في إطار البحث والتطوير ديال جميع الوسائل، باش يكون الماء الصالح للشرب متواجد.

واليوم -الحمد لله- دزنا من واحد الصبيب ديال 65 لتر في الثانية في عام 75 إلى أكثر من 1000 لتر في الثانية في آخر سنة 2008، والتغطية تقريبا 100% ديال جميع المناطق الجنوبية.

الاستثمارات اللي تعملات ما بين 75 و2008، هي تقريبا 3,3 مليار ديال الدرهم، وهمت عدة منجزات، منها محطة المعالجة في المنطقة ديال الداخلة بواحد الصبيب ديال 9500 متر مكعب، وعدة محطات أخرى في أوسرد، العيون، بوجدور، السمارة.

وكاين برنامج عمل في الفترة ما بين 2009 و2012 من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ديال تقريبا 2,6 مليار ديال الدرهم، اللي كيهم الماء الصالح للشرب والتطهير، ومن ضمنهم المدينة ديال الداخلة، اللي غادي يكون فيها التقوية ديال وسائل الإنتاج، باش غادي يوصل الصبيب إلى 4600 متر مكعب في اليوم، ويكون أحسن توزيع في منطقة الداخلة.

مشاريع أيضا لأوسرد وبئر كندوز، التغطية أيضا ديال العيون بمحطة ديال تحلية المياه، وبرامج أخرى في السمارة، كلميم، طانطان، اللي هي الحمد لله مواكبة، واللي غادي تحسن أكثر وأكثر في المستقبل التغطية ديال الماء أفضل مما هي الآن، واللي هي جيدة الحمد لله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول وضعية عمال سميسي ريجي بخريبكة، للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي مخارق، خديجة غامري، أحمد بهنيس، أحمد خليلي، عبد السلام منصور، إبراهيم قرفة.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

باسم مجموعة الاتحاد المغربي للشغل أتطرق لهذا السؤال.

السيدة الوزيرة، لقد سبق للإتحاد المغربي للشغل أن راسلكم يوم 2009/10/30، وسلمكم ملفا شاملا كاملا حول وضعية هؤلاء العمال، ما يناهز 800 عامل وعاملة بشركة "سميسي ريجي" بمدينة خريبكة، المدينة العمالية، المدينة الفوسفاطية، هؤلاء العمال الذين يعانون من جراء طردهم الجماعي في مستوى اجتماعي خطير من تدهور حالتهم بفعل الطرد ديالهم، واضطرابات في الدراسة لأبنائهم، وحتى التوقف عن الدراسة لأبنائهم، وتفشي الأمراض وسوء التغذية وسط العمال وأسرهم، وغياب إمكانية مواجهاتها، مشاكل أسرية، اضطرابات العديد منهم، إلى إخلال منازل الكراء، وأصبحوا لاجئين لدى أسرهم وعائلاتهم وأقاربهم.

مشاكل لدى الكثير منهم مع الدائنين، بعد الطرد الجماعي الذي تم في حقهم من طرف إدارة المكتب الشريف للفوسفاط، بعد تأسيس

مكتبهم النقابي داخل الاتحاد المغربي للشغل، ورفضهم لمحاولات الإدارة لإجبارهم على توقيع عقود عمل جديدة على سبيل التجريب لمدة 3 أشهر، بعد أن ساهموا طيلة 8 سنوات وأكثر في الرفع من إنتاجية المؤسسة والمجموعة ككل.

نرى هذا في الوقت الذي حقق فيه قطاع الفوسفاط أرباحا خيالية نتيجة استفادته من الأزمة العالمية، وفي الوقت الذي سيحتاج فيه القطاع إلى آلاف العمال في المدى القريب، حسب تصريحات مسؤوليه، نتيجة مخططاته الإنتاجية الكبرى المبرمجة، القائمة على إنشاء وحدات إنتاجية عديدة، يستأثر إقليم خريبكة بحصة الأسد منها، تواصل إدارته سياسة صم الآذان اتجاه ملف هؤلاء المطرودين، مبقية فتيل الاحتقان الاجتماعي مشتعلا رغم الظرفية الاقتصادية الملائمة لإدماجهم وترسيمهم.

إن العمال، السيدة الوزيرة، يتوفرون على كل الوثائق التي تثبت العلاقة الشغلية بينهم وبين الإدارة، وقد سبق للإدارة أن التزمت بتسوية وضعيتهم داخل المكتب الشريف للفوسفاط، وهناك مذكرة صادرة في 2008/06/23 التي تدعو بما لا يدع مجالا للشك، أو لأي سبب كان إلى إدماجهم وترسيمهم، وخاصة الفقرة الثانية من هذه المذكرة.

بناء على ما سبق، نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات العملية والملموسة التي ستتخذون لحل هذا الملف ولإنصاف العمال بالتدخل قصد احترام الالتزامات واحترام الحقوق والحريات النقابية، وبإرجاع هؤلاء العمال الموقفين إلى عملهم، مع فتح حوار جاد ومسؤول من طرف إدارة المكتب الشريف للفوسفاط مع المكتب النقابي لهؤلاء العمال للوصول إلى حلول لمطالبهم العادلة والمشروعة في الإدماج والترسيم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت نذكر في البداية بأن المشرع المغربي قنن اللجوء إلى إجراء مقاولات التشغيل المؤقت ضمن أحكام مدونة الشغل، وفي إطار دراسة الملف المتعلق بوضعية عمال "سميسي ريجي" موضوع سؤال السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تبين أن هؤلاء العمال لا تربطهم أي علاقة قانونية مع المجمع الشريف للفوسفاط، أو مع فرع من هذا المركب الشريف للفوسفاط، حيث أنهم يعملون لدى شركة العمالة المؤقتة لإنجاز خدمات في أوراش الإنتاج بمركز خريبكة، وكيندرج اللجوء إلى شركات العمالة المؤقتة في إطار تشجيع المجمع الشريف للفوسفاط لتشغيل أبناء المناطق التي يزاول فيها أنشطته، والسلطات المحلية بمدينة خريبكة بادرت إلى إجراء مفاوضات مع ممثلي هذه الفئات لإقناعهم بالرجوع إلى عملهم بعدما رفضوا بمحض إرادتهم تجديد العقود مع شركتهم.

وقد أسفرت هذه المفاوضات لحد الساعة إلى عودة 338 أجير إلى الشغل في إطار العقود التي تربطهم مع مقاولات التشغيل المؤقتة، وكلفوا من طرف هذه المقاولات بإنجاز مهام بأوراش المجمع الشريف للفوسفاط بمدينة خريبكة، كما جرى به العمل في السابق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تعقيب السيدة المستشارة، ولكن باحترام التوقيت.

المستشار السيد خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

إلا أن الجواب اللي اعطيتيو، السيدة الوزيرة، يجانب الحقيقة، سواء فيما يخص توقيع هاذ العدد اللي اعطيتي ديال 300 عامل على العقدة، أو فيما يخص التفاوض.

أولا، التفاوض ما عمرو كان مع الشركة الأم اللي هي مكتب الفوسفاط، بل كان مع اللجنة الأمنية بعد قيام العمال بوقفات احتجاجية مطالبين بالعودة إلى عملهم.

السيدة الوزيرة، هاذ العمال تربطهم علاقة شغلية مع "سميسي ريجي" اللي تابعة للمكتب الشريف للفوسفاط، واللي اشتغلوا فيها لمدة 8 سنوات، عاد كتجي شركة ديال المناولة اللي تأسست في 2005، واللي الدور الوحيد ديالها هو أداء الأجور، واللي ما كتربطهم أي علاقة شغلية.

السيدة الوزيرة، نذكركم بأن المذكرة اللي كانت توقعت في 2008 من طرف المدير العام لشركة الفوسفاط، أكدت بأنه سيكون العمل على إدماج كل هاذ العمال اللي العدد ديالهم 850، واللي لا زالوا موقوفين.

نذكركم أيضا بلي عدد آخر اللي هو 883 عامل، اللي كانوا كيشتغلوا في نفس الشركة ديال "سميسي ريجي" قبل سنة 2001، واللي تم ترسيمهم جميعا سنة 2008.

وكذلك هناك شركة اللي عندهم العمال ديالهم في نفس الوضعية، اللي هما معهد الترقية الاجتماعية والتعليمية، واللي تم ترسيمهم في شتنبر 2009.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كنعتبرو أن عدم العودة والرجوع ديال العمال إلى عملهم وعدم ترسيمهم في شركة "سميسي ريجي" هو معاقبة لهم بسبب انخراطهم النقابي في إطار الاتحاد المغربي للشغل، وكنطالبو منكم، السيدة الوزيرة، باش توقفوا بشكل حازم من أجل إنصاف هاذ العمال وعائلاتهم، سواء في العودة إلى عملهم وترسيمهم، وكذلك فتح حوار جاد ومسؤول بين المكتب النقابي التابع للإتحاد المغربي للشغل وممثلي شركة "سميسي ريجي"، التابعة ل (OCP) على أساس أنهم يستاجبوا للمطالب العادلة والشرعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى بغيت نؤكد بأن ما كاين أي علاقة قانونية ما بين المكتب الشريف للفوسفاط وهاذ الأجراء اللي كتعقدهم عقدة شغل مع "سميسي ريجي"، واللي هي عاملة مؤقتة، واللي هي اللي كتدفع جميع الأجور ديالهم، واللي عندهم معها علاقة شغل، فالمجمع خارج من هذا الموقف، واليوم بحال اللي قلت هاذ الإجراءات اللي كنقومو بها مع السلطات المحلية، غادي تساعد تدريجيا باش شركة "سميسي ريجي"، اللي هي عاملة مؤقتة، تعاود تعمل مع هاذ العمال في أحسن الظروف، ولكن مرة أخرى لا علاقة ما بين هاذ الأشخاص وشركة (OCP).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول النقل التلفزي لنهائيات كأس إفريقيا للأمم، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، عبد الرحيم الزمزمي، جناح عبد العزيز، أحمد الرحموني، لحسن أكوجكال، محمد الزعيم، حسن الغزوي، عبد المولى حمري، محمد عذاب الزغاري، أحمد حاجي، فاروق شاهير.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

ابتدأت قبل أيام أدوار مباريات النهائية لكأس إفريقيا للأمم، والتي لا يشارك فيها المغرب مع الأسف، وهو موعد كروي هام، يحظى بتتبع جماهيري واسع، وقد تتبعنا مراحل المفاوضات بين التلفزة المغربية والممتلكين لحقوق بث المباريات تلفزيا.

ووصلتنا أصداء عن صعوبات حقيقية للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن، مما أدى إلى حرمان فئات واسعة من الشعب من متابعة أطوار هذا اللقاء الكروي الهام، وهو ما دفعنا إلى مساءلتكم، السيد الوزير، عن أسباب عدم تمكن التلفزة المغربية من نقل هذه المباريات، وحرمان المغاربة من التمتع بمجريات هذا اللقاء الرياضي الكبير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاتصال.

السيد محمد خالد الناصري وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

لا شك أن الموضوع الذي تفضلتم بطرحه يستأثر باهتمام كل شرائح الرأي العام المغربي الشغوف بمتابعة أطوار كأس إفريقيا للأمم.

للأسف الشديد وجدت الجهة المغربية المخول لها باقتناء حقوق البث، وهي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وجدت صعوبات كثيرة، مع أنها شرعت في تدبير الملف من خلال التفاوض مع الجهات المالكة لحقوق البث منذ الصيف الماضي، إلى أن وصلنا في الأسبوع الأول من شهر يناير بأجوبة مجحفة، مفادها بأن الجهة التي اشترت الحقوق، علما أنها لم تكن هي الجهة الأولى، بالضبط كانت الجهة مالكة الحقوق هي (ART)، وباعت حقوقها للجزيرة الرياضية، والجزيرة الرياضية قدمت شروط مجحفة بكل معنى الكلمة، في نهاية المطاف ماذا كان العرض؟

كان العرض هو نسمحو لكم بنقل عشر مباريات، احنا اللي نتحكمو في اختيار أشنو هي هذه المباريات، حتى انتما ما تختاروش، والثمن 10 مليون ديال الدولار، أي ما يقارب 10 مليار سنتيم بالضبط، هذا يطرح إشكالا إعلاميا وسياسيا وأخلاقيا كبيرا جدا، مطروحا على كل الجهات المعنية بتدبير الموضوع، الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم، اتحاد إذاعات الدول العربية ومجموعة من الجهات الأخرى، من أجل الجواب على بعض الأسئلة الأساسية، في مقدمتها السؤال المحوري التالي: هل الفرجة الكروية، التي هي من إنتاج الشعوب والأمم، هل من الطبيعي، ومن المعقول، ومن المقبول أخلاقيا وسياسيا، أنه تمتلكها، في إطار نوع من الاحتكار، جهات معينة، وتحرم شعوبا بكاملها من مشاهدة تلك المباريات؟

أنا أطرح عليكم، حضرات الإخوة والأخوات والسيدات والسادة المستشارين سؤالا طفيفا، هل هناك من باستطاعته أن يقول كان عليكم أنكم تخلصوا 10 مليار باش تديروا مشاهدة؟ حقيقة أعتقد بأنه الجواب واضح، والمجهود بذلناه، ونستشهد الرأي العام الوطني والرأي العام الدولي في هذه الواقعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم السيد الوزير على التوضيحات التي قدمتموها لنا، والتي كان الرأي العام بحاجة إليها، نحن نتفهم، السيد الوزير، الصعوبات التي واجهتموها، والمقادير المالية المطلوبة منا كبيرة فعلا، وهذه أموال عمومية ينبغي تدبيرها بما يفيد الشعب أكثر، وأملنا أن يتم تجاوز هذه الصعوبات مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بنقل مباريات كأس العالم، التي ستجري بعد أشهر في جنوب إفريقيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

لاشك أن الموضوع يظل مطروحا بحذافيره، وقد نصطدم عند نقل مباريات كأس العالم بنفس هذا الإشكال، نحن أقول بكل صراحة، وأتحمل مسؤوليتي كعضو في الحكومة، نحن في حاجة إلى تقنين دولي في هذا المجال، حتى تظل الفرجة الرياضية ملكا للشعوب، ولا تتحكم فيها جهات ذات مصالح، وذات شهية مالية لا حدود لها.

لأن الموضوع يحيلنا إلى أن نرى هل هذا ممكن في أوربا مثلا؟ هذا النوع من الاحتكار غير ممكن، لأن هناك نوع من التنظيم السياسي والقانوني والأخلاقي، نحن في حاجة إلى هذا التنظيم من أجل أن يسمح للشعوب أن تستفيد من الإنتاج الرياضي لأبنائها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تنمية استثمارات القطاع الوقفي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد السلام بلقشور، عبد الحكيم بنشماس، عبد الرحمن لبداك، الشيخ أحمدو أدابدا، عبد الرحيم واعمرو، أحثيت الحفيظ، امحمد حمايدي، عبد اللطيف اسطمبولي، محمد صالح اقميزة، أحمد الإدريسي، عابد شكيل، عمار عبد الفتاح، عزيز اللبار، محمد اطريبش.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الفتاح عمار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا أحد يجادل في الدور الهام الذي يضطلع به قطاع الأوقاف في توسيع إشعار التربية الإسلامية والخدمات لمصالح الدين، وترسيخ القيم والتضامن والتماسك، مما يفرض أن تمويله وأهميته بلغة العقلانية وتسيير المؤسسات والأوقاف، والرفع من مردودية الأملاك الوقفية، وحتى يظل الوقفيات مقصدها التشريعية والتضامنية والاجتماعيات، لذلك يقتضي إجراء إحصاء عام لأملاك الوقفيات، وعلى اختلاف أنواعها، ويجدد حصول الوقفيات المتقادمات، وخاصة المدن العتيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول المصالح المغلقة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الرداد، أحمد السنيتي، الشكاف سيداتي، الصخي حجوب، محمد المنصوري، محمد اطريبش، محمد العقاوي، جمال الدين العكرود، محمد الكادي، عبد الرحيم عثمون.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تلعب المصالح الخارجية لوزارة المالية دور أساسي في تقريب الإدارة وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين، واستخلاص الأموال لفائدة الدولة، غير أن الملاحظ أن هناك العديد من هذه المصالح أصبحت مقفلة بعدما أنفقت عليها الدولة أموال طائلة، كما أن المواطنين يضطرون لقطع مئات الكيلومترات من أجل قضاء مصالحهم الإدارية وأداء ما بذمتهم لخزينة الدولة، الشيء الذي يترتب عنه هدرا للوقت والمال العام، وتراكم الملفات على المصالح الإقليمية والجهوية.

لذا نود السيد الوزير المحترم أن نطرح عليكم السؤال التالي: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإعادة فتح هذه المصالح من أجل تقريب الإدارة من المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

اللي بغيت نؤكد هو أن بالفعل هاذ النقطة تثير دائما تساؤلات، وزارة الاقتصاد والمالية والمصالح الخارجية دخلت في واحد المنهجية للي كتحاول تربط مابين العصرنة والعقلنة، وهذا التوجه هذا هو التوجه اللي غادي كيواكب التطور كذلك الأدوات التقنية والآليات اللي كيتعامل بها الملزم بشكل عام، وكيتعامل بها المجتمع المغربي بشكل خاص.

هذا التوجه هذا بالفعل كيعطي مجموعة ديال المطالب بحكم أنه كاين مجموعة ديال المناطق بعيدة، اللي هي في حاجة إلى مصالح، وهذه المصالح هذه بحكم أنه العمليات جد ضعيفة، ماشي متعددة، أنه هذه العمليات كتمشي لأقرب مصلحة اللي متواجدة.

في إطار ردود الفعل اللي كانت، التوجه اللي شخصيا كندفع فيه هو أنه لعدم تحمل تكاليف غير موضوعية أنه يمكن نخصصو أيام محددة، اللي كيمشي فيها الناس ديال القباضة أو التسجيل أو التنبر إلخ... إلى عين المكان، يمكن يكون نهار في الأسبوع، يمكن يكون يومين في الأسبوع، على أساس أنه المواطن ما يعانيش من ذاك الإشكالية ديال أنه يمشي 50كيلوميتر أو 100كيلوميتر أو 150 كيلوميتر باش يؤدي اللي عليه، احنا غاديين في هاذ الاتجاه، كنحاولو على الأقل تكون عندنا خريطة واضحة.

كيفاش كيوصلنا احنا؟ كيوصلنا عبركم، انتما اللي كتبلغوا راه في المنطقة الفلانية كاين إشكال، فلما كيكون حالات كنحاولو نتعرضو لها، لكن كنحاولو نعممو بشكل أنه هاذ العملية تتم في مرحلة وجيزة، على أساس أنه نغطيو هاد الجوانب، و نجعلو من الإدارة، مع تطور الآليات والتعامل، أنه تكون دائما العلاقة ديالها، علما أنه في دول أخرى اليوم علاقات إلكترونية، ما بقاش المواطن كيمشي أو كيتحرك، حنا مازال ما وصلناش لهاد المستوى، لكن يجب أن نحافظ

على التوازن ما بين هذا التوجه العصري، والتوجه الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع الساكنة والملزمين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم عشمون:

كنشكر السيد الوزير على الجواب الذي تفضل به، وعلى المجهودات التي يقوم بها معالي الوزير وأطره، لكن نذكره كذلك بأن لنا عدة مؤاخذات:

أولا، ظاهرة إغلاق المصالح التابعة لمديرية الضرائب والخزينة العامة بالعديد من المدن، الشيء الذي يترتب عنه عناء كبير للمواطنين، وكيضرب في العمق سياسة تقريب الإدارة من المواطنين، أعطيكم مثال، السيد الوزير المحترم، فيما يخص الصفوف الممتدة حاليا للمواطنين بمناسبة تأديتهم للضريبة على السيارات (la vignette)؛

ثانيا، أرى من غير المعقول أن تصرف الدولة مبالغ طائلة على منشآت، يتم فيما بعد إغلاقها، لذا أرى أن الوقت قد حان لتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة وحسن تدبير الموارد المغربية، التي نحن في أمس الحاجة إليها؛

ثالثا، أقترح عليكم السيد الوزير المحترم، لحل هذا الإشكال تبني مبدأ المداومة للتخفيف على المواطنين وتمكينهم من قضاء مصالحهم في أحسن الأحوال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثالث الموجه السيد الوزير حول انعكاسات الأزمة المالية على قطاع الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين: إبراهيم الحب، لحسن بيجديكن، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوثي، مصطفى الشهواني، الحبيب لعلج، خيري بلخير، محمد مفيد، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، لحسن العواني، لحسن عباد، محمد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي امحند المسعود.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إبراهيم الحب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات الاقتصادية في بلادنا نظرا للعدد الكبير والمهم من اليد العاملة التي تشتغل بالقطاع، بالإضافة إلى مساهمته في الرفع من الناتج الداخلي الخام، وكذا خصوصيته على مستوى المبادلات الخارجية، هذا بالإضافة إلى دوره الكبير في خدمة مجموعة من القطاعات الحيوية المرتبطة به.

السيد الوزير المحترم، لقد أصبح الواقع المزري لهذا القطاع يدعو إلى تفكير جدي في إيجاد السبل الناجعة للخروج به من الأزمة المالية الحالية و مراعاة ظروف العاملين فيه، خصوصا وأنهم أصبحوا مطالبين بتأدية مجموعة من الضرائب، التي تتجاوز بشكل كبير إمكانياتهم المادية، مما سيؤدي دون شك، إلى إغلاق محلاتهم وإفلاسهم التام، علما أنهم لا يتوفرون على التأمينات أو التغطية الاجتماعية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل تجاوز الانعكاسات السلبية للأزمات المالية العالمية على قطاع الصناعة التقليدية ببلادنا؟ وهل هناك إرادة حقيقية من جانبكم لمعالجة هذه الوضعية بصورة استعجالية ؟

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين والسادة المستشارين،

أشكركم على هذا السؤال، الذي سنتقاسم الجواب فيه مع زميلي في الصناعة، اللي عندو سؤال أعتقد فيما بعد.

اللي نبغي نؤكد عليه هو أنه بالفعل هاذ القطاع لا أحد يشكك في الدور ديالو على المستوى الاقتصادي، وكذلك على المستوى الاجتماعي، وعلى المستوى المحافظة على التراث الوطني وعلى الهوية

الوطنية، وكنعتبر بأنه هاذ القطاع يستحق كل الاهتمام، ويستحق كل الدعم وكل المساعدة.

لكن مقارنة كذلك مع المعطيات المتوفرة، فهاذ القطاع على مستوى الصادرات 2009 تراجع ب 18% إلى مخانتنيش الذاكرة، لكن على المستوى ديال رقم المعاملات سجل رتبة لا بأس بها، لأنه هذا يعني بأنه الإستراتيجية على المستوى ديال تطوير القطاع على المستوى الداخلي، لأنه ارتفع رقم المعاملات ب 24% في 2009، معنى هذا أنه الإستراتيجية المتبعة على المستوى ديال تطوير القطاع على المستوى الوطني الوظيفة ديالو بدأت تتعطي الأكل ديالها، لكن تراجع الطلب الخارجي كان له تأثير على بعض المنتوجات على مستوى التصدير.

بالفعل أنه كذلك تحكمنا شيئا ما على المستوى ديال السياحة لأنه عدد الوافدين ارتفع، متراجعش هاذ السنة هذه، ارتفع بمعنى حتى التعامل ديال السياحة مع القطاع ساهم في المحافظة على ارتفاع هاذ رقم المعاملات، كلو كان له تأثير.

كاين الشق الآخر اللي جبتوه، في إطار قانون المالية ديال 2010 وضعنا صندوق خاص لتمويل الاستثمار في القطاع ديال الصناعة، 100 مليون ديال الدرهم لدعم الاستثمار في قطاع ديال الصناعة لأن بغينا الوثيرة ترتفع ديال هاذ القطاع هذا.

بقي الجانب المرتبط بالتغطية الصحية، كانت تجربة اللي تعطات الانطلاقة ديالها في 2006، مأداتش اللي كان خصها تؤديه، اليوم حسب علمي كاين هناك دراسة تهم نظام تغطية اجتماعية جديد، يهم هاذ الفئة وفئة التجار كذلك، لأنه كان المنتوج درناه للصناع، وكنا درناه للتجار معطاش داك الشي اللي خصو يعطي، واش معرفناش نسوقوه، واش معرفناش نبيعوه، هذه مسألة يجب تقييمها، لكن الأساسي هو أن هاذ التغطية الصحية أساسية.

إذن كاين الشق الضريبي، وهذا جانب اللي خصنا نرجعو لو بدقة باش نعرفو أشنو هي المعطيات إلى كانت عندكم وطرحتو هاذ التساؤل بمعنى أنه صناع والمواطنين جاو وطرحوا هاذ الإشكال هذا، غادي نشوفو تدقيقات أكثر باش نحاولو.. احنا الهدف ديالنا أشنو هو؟ هو أنه القطاعات تبقى تستمر وتشتغل، حتى واحد ما تيبغي يشد لا متجر، لا معمل، لا مصنع، لا حتى حاجة، الهدف هو أنه المواطن التعامل ديالو مع النظام الضريبي يكون يتعامل بطريقة عادية، ملي تتكون صعوبات تنلقاو حلول لإيجاد وسائل التسهيلات باش الملزم ميضرش.

لكن هاذ القطاع هذا، اللي نبغي نأكد عليه أنه كاين اهتمام واهتمام خاص، كاين متابعة، كاين إستراتيجية، كاين تمويل، وتنتمناو أنه الأداء العام ديال القطاع غادي يساعد كذلك المستفيدين باش يحسنوا المدخول ديالهم، ويحسنوا كذلك ويرفعوا كذلك من المفعول ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إبراهيم الحب:

شكرا للسيد الوزير على الجواب ديالو، واضح وشامل لجميع السؤال ديالنا، ولكن معالي الوزير كما لا يخفى عليكم قطاع الصناعة التقليدية قطاع مهم -كيف أشرت- وهاذ المشاكل اللي هي كاينة فيما يخص الضرائب -كيف قلت- ضروري أن يكون هناك فتح باب للقطاع باش يمكن لو يناقش المشاكل اللي هي كتعلق بالقطاع والناس اللي عندهم مشاكل كبيرة وما عندهمش منين يعني يوديو في هاذ الساعة الراهنة هادي.

ثم فيما يخص القضية ديال التغطية، احنا دائما -كما تعلمون- كنطالبو بصندوق خاص لقطاع الصناعة التقليدية، لأن فيما يخص التغطية، لأن الصندوق اللي هو كاين ديال الضمان الاجتماعي ماشي في متناول قطاع الصناعة التقليدية لأنه باش يخلصها الصانع كيفاش يعمل باش يخلص 21% ؟ لأن كما كنشوفو، كلكم كتعرفوا كمغاربة، كلكم كتعيشوا مع القطاع، وكل واحد كيعطف على القطاع هذا، نديرو مثل كجلابة قابطينها 4 ديال الناس ب 400 درهم، وكيتقاسموا ذاك 400 درهم، اشكون فيهم اللي غادي يخلص الضمان الاجتماعي من هاذ 4 الناس؟ إذن هذا هو المنظور اللي بغيناه باش نشوفوه كقطاع وكيعني حكومة ديال صاحب الجلالة الله ينصرو باش يمكن لنا نخرجو بواحد الصندوق اللي هو في متناول قطاع الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول المخططات الجهوية للاقتصاد الاجتماعي، ورد في شأنه طلب التأجيل من الفريق الاستقلالي.

إذن السؤال الخامس الموجه إلى السيد الوزير حول تعقيد مساطر منح القروض الصغرى، للمستشارين المحترمين: كافي الشراط، عبد العزيز العزابي، عبد السلام اللبار، النعم ميارة، خديجة الزومي، بنجيد الأمين، العربي بوراس، احمد حداد بابا، ناجي فخاري، محمد زاز.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أتقدم بالسؤال الآني حول تعقيد مساطر منح القروض الصغرى.

السيد الوزير، يتضرر العديد من الشباب المقاولين الصغار في تعقيد مساطر منح القروض الصغرى لإنشاء وتدبير مقاولاتهم، إذ يلاحظ أن العديد منهم يصاب بالإحباط بالتفكير في التخلي على مشاريعهم في بداية الطريق، مما يغلق الباب على إيجاد مناصب الشغل التي نحن في أمس الحاجة إليها في هذه الظروف.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات العملية لمواكبة ملفات هؤلاء المقاولين الشباب لضمان شروط إنجاحها، بدءا بتبسيط المساطر البنكية إلى غاية إخراج المشروع إلى حيز الوجود، حرصا على تثبيت سياسة الحكومة في إنجاح المشروع وإحداث المقاولة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

كان سبق لي جاوبت على هاذ السؤال في نفس الاتجاه من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، هاذي تقريبا في الدورة الأخيرة، وكان التقييم المشترك هو أنه بالفعل كاين هناك إشكال، إشكال مرتبط بنضج هذا المنتوج في المحطة الأولى ديالو، الإشكاليات اللي كان طرحها، تعامل الأبناك، وتعامل الشبابيك كذلك في مواكبة حاملي المشاريع، وكذلك حتى الطبيعة ديال المشاريع اللي كان تم تقديمها.

الحكومة جات في 2009 واتخذت قرار على أساس أنه هاذ الإمكانية منخليوهاش غير للناس اللي حاصلين على الباكالوريا أو أكثر، يعني اللي حاملين اختصاصات اللي كتسمح لهم باش يقوموا بهذه المشاريع، وفتحنا المجال لكل يعني اللي عندو مشروع وعندو التقنية أنه يمكن لو يستافد منو، مستوى الباكالوريا.

اليوم الإحصائيات اللي كاينة أشنو هي؟ 30 ألف مشروع اللي تحط، من 30 ألف مشروع تقريبا 16 ألف مشروع اللي تم الانتقاء ديالو، تم تكوين أكثر من 12 ألف حامل لمشروع، كاين الملفات اللي طرحت عند البنوك هي تقريبا النصف، وكنشوفو أنه من محطة لمحطة كاين النصف كينقص، 6 آلاف ملف اللي تقدم للبنوك، ألفين اللي تقبلت، 1600 اللي تمولت، 320 مليون ديال الدرهم ديال التمويل ديال المشاريع.

مع زميلي في وزارة التشغيل، وكذلك الوكالة، قلنا أنه هاذ المحطات هاذي يجب أن ندرسها كيفيا، ماذا يجري بين محطة ومحطة؟ باش كنفهمو أشنو كيوقع، المشكل مبقاش مشكل ديال المساطر، التقييم العام هو أنه تقييم لحاملي المشاريع وقدرة المشروع على المردودية، 80 % ديال التقييم غادي في هذا الاتجاه، لكن حنا مكنكتفيوش بهاذ الشي هذا، حنا ابغينا نمشيو أبعد، بغينا نعرفو هاذ يعني الحالات يمكن لها أن تتغير من وكالة إلى وكالة، من يتعامل مع المشروع؟ وقلنا كذلك مع الأبناك راكم طارحين لنا مشكل، لأنه بالفعل إلى ماكانتش شبابيك خاصة، أنا مسؤول على وكالة، كيجيني واحد عندو مشروع فيه 500 مليون، وواحد فيه مشروع ديال 25 مليون، كنمشي لهذاك ديال 500 مليون، وكنخلي هذاك ديال 25، إذن كان اجتهاد وكان استثمار في شبابيك خاصة بهاذ العملية.

لكن أنا متفق معكم اليوم بأن الحصيلة ليست في المستوى، ويجب علينا.. لأن هذا المنتوج أحسن ما أنتجناه، أحسن ما أنتجنا هو هذا المنتوج، أنه ميأديش الوظيفة ديالو وميعطيش النتيجة اللي كان خصو يعطيها، هذا في اعتقادي يجب أن نستمر في البحث على الحلول اللي

غتساعد هذا المنتوج باش يؤدي الوظيفة ديالو، علما بأنه الشباب، وكثير منهم يحلم بخلق مشاريع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، هو في الحقيقة نحن عندما طرحنا هذا السؤال طرحناه للحديث عن خلفيتين أساسيتين في هذا الموضوع، وهو الحديث عن البنية الاقتصادية الهشة، والتي تعلمون أنها تتشكل أكثر من 80 % من القطاع غير المهيكل، والقطاع المهيكل بالنسبة لنا لا نراه إلا تغييبا لحقوق العمال وبالتالي العاملات، والتهرب الضريبي.

ثم كذلك نود أن ندخل ثقافة المقاولة عند الطالب عندما يتخرج من أسلاك الدراسة، الذي نجده يلتصق سيكولوجيا بالوظيفة العمومية، إذن أمام هذين التحديين فإننا نقول لا بد وأن نعطي تحفيزات لحاملي المشاريع لكي تمول من الأبناك، ماذا يقع السيد الوزير؟

هنا أن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات طبعا لها برنامج مقاولتي، فهي تعمل على مساعدة ومواكبة حامل هذا البرنامج، ولكن في غياب إستراتيجية ودراسة لسوق الشغل، حتى يكون المنتوج -كما قلتم- يضمن المردودية.

بالفعل، السيد الوزير، المنتوج الذي أنتجتموه هو منتوج جيد، ولكن يحتاج ويفتقد إلى حملة تحسيسية واسعة لأن الكثير لا يعرف ذاك المنتوج كما يجب أن يعرفه، ثم كذلك هناك صندوق الدعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة لدى زميلكم السيد الوزير التجارة، والذي تحدث عنه في إحدى الأسئلة الشفهية بهذه الغرفة، فقد تحدث على أن هناك صندوق سيدعم المقاولات الصغيرة، نحن نقول لماذا لا تدعم هذه المقاولات الصغيرة منذ البداية، منذ الخلق؟ لأن ماذا يحدث؟ نحمل المشاريع، نقوم بالدراسات، نصل إلى الأبناك، صدفة قد أذهب إلى شباك به طلبات كثيرة -كما قلتم- ولكن من سيرشدني ومن سيدلني على أي شباك، إلى غير ذلك.

إذن أنا أقول بأن، وأنتم أعلم الناس بهذا الميدان، بأنكم لا بد وأن تضعوا إستراتيجية أولا تحسيسية ليعي الشباب كيف يجب أن يتعامل مع هذه المشاريع حتى تكون مدرة للربح، ثم كذلك لا بد وأن تعيد النظر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في الطريقة والمقاربة التي تحملها في هذا المجال، ثم كذلك نجد التكوين المهني له كذلك مقاولتي بمنظور آخر، إذن في إطار التضامن الحكومي، لماذا لا تكون إستراتيجية محددة واضحة حتى لا يضيع حامل المشروع بين الإدارت إلى غير ذلك.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير المالية حول مآل مستحقات ومعاش تقاعد الموظفين والأجراء المتوفون وهم عزاب، للمستشارين المحترمين السادة: علال عزيوني، عزيز اللبار، العربي المحرشي، عبد السلام الهمس، مصطفى الوجداني، عبد الرزاق الورزازي، اسماعيل المغاري، حسان بركاني، الحسن بلمقدم، فريدة نعيمي، عبد الرحيم واعمرو، محمد احميدي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، من المعلوم أن جميع الموظفين والأجراء ملزمين بالاشتراك في صناديق التقاعد، وهو الأمر الذي يلزمهم بأداء قسط من راتبهم الشهري كنسبة من هذه المشاركة، وذلك قصد الاستفادة منها في فترة تقاعدهم، أو يستفيد منها ورثتهم ذوي الحقوق بعد مماتهم.

ولكن، السيد الوزير، هناك مشكل عويص ومفارقة غريبة تطرحها فئة من الأجراء والموظفين، الذين يتوفون قبل أو بعد سن التقاعد، وهم غير متزوجين، بحيث لا أحد يستفيد من تقاعدهم هذا، بالرغم من أن هؤلاء قد أدوا جميع المستحقات المفروضة عليهم، ولربما الكثير منهم يتحمل مسؤولية عائلات بأكملها، من أب وأم وإخوة، بحيث تجد هذه العائلات نفسها بين عشية وضحاها بدون مأوى.

فمن هنا نسائلكم، السيد الوزير، عن مصير ومآل هذه المستحقات والاقتطاعات؟ ولماذا يتم حرمان فئة من ذوي الحقوق من الاستفادة منها، رغم إثباتهم لصلة القرابة وحالة الإعسار والفقر؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم.

غير ملي كنرجعو للقانون المنظم لنظامي المعاشات المدنية والعسكرية، هاذ النظام كيحدد بصفة واضحة وحصرية المنخرطين أو ذوي حقوق المنخرطين المتوفين، الذين يحق لهم الاستفادة من معاشات التقاعد، أي الأرامل، والأيتام الشرعيين، هادو هما الجوج اللي كيستافدوا.

ملي واحد أعزب كيتوفى، النظامين هما نظامين ديال التوزيع، ملي كنقول نظامين ديال التوزيع يعني نظامين ديال التضامن، التضامن ما بين الأجيال، التضامن ضمن الجيل، معنى هذا أنه بحكم هذا التضامن، وبحكم أنه القانون حدد بشكل واضح من يستفيد، فالأعزب لا يستفيد إذا توفى قبل أو بعد، ذوي الحقوق أو ما يمكن أن يسمى بذوي الحقوق في هاد الحالة هاذي ما كاينينش، كاين حالة واحدة هو أنه الأعزب ملي كيكون كيتوفى، توفى بسبب يعني العمل، في العمل ديالو، اللي كيستافد منو هو الآباء ديالو، الآباء في هاذ الحالة هاذي كيستافدوا، ولكن في إطار مسائل مدققة اللي حددها المشرع.

إذن الحالات هي هاذي، احنا في نظام التضامن، احنا في نظام اللي القانون حدد من يستفيد، أي الأرامل أو الأبناء الشرعيين، وفي هاد الحالات تدخل في إطار التضامن، معنى أنه المساهمات ديالهم كتمشي باش كتأدي لناس آخرين، وهذا هو النظام كيفاش محدد لهم، إلى كان خصنا نغيروه، هذه مسألة أخرى، غادي يمكن تجي في إطار تعديل أو تحسين النظام ديال المعاشات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الإجابة.

المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا على الإجابة، ولكن احنا اللي كنلاحظو لأن مادام احنا كنمشيو بالشريعة الإسلامية، وهو هناك ورثة اللي كيورثوا، نفترضو بأن هاد الموظف خلى شي ورث، كاين اللي غادي يورثوا، هادي مسألة طبيعية، إذن احنا كنشوفو حتى ذيك المستحقات اللي كتخلص، كيخص الحكومة تعمل جاهدة باش يبقاو ذاك الناس يستافدوا لأن خصوصا كيكونوا في واحد الحالة اجتماعية يرثى لها.

لم لا، السيد الوزير، ما غتكونشي واحد الحساب خصوصي داخل هاد الصندوق ديال التقاعد غادي يتفتح تما، وحتى ذيك الأموال ديال ذيك الناس اللي كتجمع غادي تكون مراقبة من طرف الوزارة، لأن باش غادي نكونو مستقبلا غادي نحميو هاد الناس هادو، خصوصا -كما نقول- هناك عائلات اللي كانت الأمل ديالهم وهو في ذيك الشخص أو في ديك السيدة اللي توفت، وفيما بعد كتكون الحالة ديالهم الاجتماعية يرثى لها.

إذن احنا كنقولو مستقبلا نعملو جاهدين، وعندنا فيكم الثقة الكاملة، السيد الوزير، وفي الحكومة باش غتقدر تفعل هاد الشي هذا، لأن لا يمكن الواحد كيبقى نقتطعو لو، وفي الأخير ما يستافدش، غيمشي للتضامن، لأن كل واحد راه كيبقى يؤدي القسط ديالو اللي كيستافد به مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع والأخير الموجه إلى السيد وزير المالية حول المساطر المعقدة التي تعيشها المقاولة المغربية في مواجهة الدولة قصد استيفاء مستحقاتها، للمستشارين المحترمين: محمد اجبيل، عبد الحكيم بنشماس، تومة المصطفى، الحبيب بنطالب، محمد بنمسعود، إبراهيم بنديدي، جمال بونمير، طيبي علوي أمين، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، فريدة نعيمي.

الكلمة لأحد المستشارين أو المستشارة.

المستشارة السيدة فريدة نعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أصبحت المقاولات المغربية، التي تربطها علاقة عمل مع مصالح الدولة، تعيش في حالة من الانتظارية والتماطل، الذي يؤثر سلبا على سيولتها وقدرتها على المنافسة.

كما نعلم، السيد الرئيس، أن عدد كبير من هذه المقاولات قد أفلست بعدم تحصيلها من أداء من الإدارة، كما أن أداء المستحقات المالية نتاع بعض المقاولات أصبحت ممركزة في العاصمة على مستوى بنك المغرب، مما يعرقل ويعقد المساطر، في حين كانت هذه العملية جد بسيطة في السابق، وتمكن من ربح الوقت، إذ كانت محصورة بين الخازن الجهوي وبنك المغرب على المستوى الجهوي.

وللإشارة فقط، وفي سياق آخر، السيد الرئيس، دائما في المالية فإن إشكالية المداخيل على ميزانية الدولة المتنوعة كالضرائب والمكوس والضرائب على السيارات، التي يجب استخلاصها، ليس فقط من مراكز التسجيل، الشيء الذي يخلق إرباكا ومشاكل وضغط نفسي لدى المواطنين بسبب الاكتظاظ والبعد.

لذا يجب فتح مراكز متعددة كالقباضات ومحصلي الضرائب وشبابيك أخرى، تسهيلا على المواطنين، وتجنب أداء غرامة التأخير، وتخفيف العبء على المواطنين أيضا، وكذا في العالم القروي، السيد الرئيس، الناس اللي كيجيو من البوادي، ومتيقدروش يباتوا في المدن، كتصعاب عليهم الأداء في هذه الظروف، علما بأن الملزمين يزداد عددهم سنويا، الشيء الذي لم يأخذ بعين الاعتبار من طرف وزارتكم الموقرة.

فبناء على هذه المعطيات، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها لتبسيط هذه المساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للمستشارة المحترمة على هذا السؤال، غير إلى رجعت شوية للوراء كان السؤال يكون لماذا هناك حالات كثيرة للرفض؟ كانت هناك حالات كثيرة للرفض، علاش لأنه كان العمل اليدوي، وكانت أخطاء، وكانت مجموعة ديال الأشياء والملفات تتعطل، دابا دزنا للمحطة ديال العمل الإلكتروني لتسهيل مساطر الأداء، وكاين قبل الأداء كاين كل المساطر لتهييء الملفات، هاذ المجهود هذا على المستوى الإلكتروني والالتزامات اللي اتخذت باش نقلصو مدة الأداء، دفعت أنه ضرورة مركزة الأداء، غير ملي تتحول من حالة لحالة، ذاك المرحلة الانتقالية دائما تيوقعوا فيها شوية ديال المشاكل.

احنا شفنا في نظام بدر في الجمارك نفس الظاهرة، غير كتدوز من حالة إلى حالة كتوقع بعض الاختلالات، اللي جيت اليوم من بعد تأكدت منو هو أن هاذ الحالات مبقاتش، هاذ الإشكالات اللي كانت مطروحة على مستوى النظام المعلوماتي أنه تحسمت، وأنه أكدوا لي المصالح اليوم بأن هاذ العمليات هاذي مبقاش فيها، الحالات أصبحت حالات جد ثانوية، لكن إلى كانت هناك إشكالات من نوع جديد، بحال اللي اطرحتو، أنه الناس اللي ساكنين أو هاذي إلخ... هاذي حالات اللي كيخصنا كذلك نجتهدو باش نلقاو لها حلول.

لكن النظام اليوم، النظام بشكل عام، كنعتبر بأنه نظام متكامل، غادي يساعد المقاولات باش تسرع الوثيرة ديالها، كاين هناك (des délais) واضحين، الناس التزموا، خص هاذ الوثيرة هذي نسرعو منها، وتنظن بأنه احنا غادين في الاتجاه الحسن.. والقضية ديال أنه يكون في البنك المركزي راه ماشي مشكل، أنه يكون في البنك المركزي أو في هاذي، النظام كيفاش تيتمشى، (l'automaticité) كيفاش تتدار، وكنظن بأنه هاذ العملية هاذي، عملية تساهم في عصرنة المساطر المرتبطة بكل ما هو الأداءات ديال المقاولات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، فعلا معجباتنيش لأنني لا أرى أن هاذ الإشكالية لها مبرر، خصوصا ونحن لا نقول أن موظفي وزارة المالية لا يعملون شيئا، بل نحن فخورون بهم وبوزيرهم المحنك، ولكن كاين إشكالية كبيرة، السيد الوزير، المغرب يتوفر على خزينات جهوية وأبناك محلية، فكيفاش تتصور بأن إنسان غادي يجي من ورزازات أو يجي من تافيلالت أو يجي من الحسيمة باش يجي يتقاضى الفلوس ديالو؟ وانتما تتعرفوا بأن الظروف الحالية راه السيولة مافيهاش، والمقاولين تتعرفوهم، الظروف اللي تيعيشوا فيها الآن، هذا هو الظرف اللي هما محتاجين به باش يشدوا النقود ديالهم في أقرب وقت.

وكتعرفوا كذلك في هاذ آخر السنة، هما مطالبين باش يخلصوا الضرائب ديالهم، وتتعرفوا بأنه التعطال تتولد عليه مصاريف (les

taux d'intérêts)، وكتعرفوا أشنو هو الآن إلى تعطلت عليه الفلوس ديالو، راه تيخلص عليهم في البنك اللي تيتعامل معها فوائد.

فتنتمناو من السيد الوزير، وتنعرفو بأن اليد ديالو طويلة، هذا مشكل، استطعتم باش تتغلبوا على أنظمة أكثر من هذا، الخزينات موجودين، هما اللي تيخصنا نقربو، احنا العمل ديالنا كل أشنو هو؟ باش نقربو الإدارة للمواطن، فغادي يكون أفضل، اللي يتخلص في المحل هو فين كاين، غادي يربح الوقت وغادي يربح حتى كذلك المصاريف ديال الفوائد اللي يمكن لها تتزاد عليه في الأبناك ديالو.

تنتمناو بأنه هاذ المشكل يصيب الحلول ديالو، السيد الوزير، في أقرب وقت، خصوصا وأن أرباب المقاولات الآن محتاجين لسيولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

الملاحظات سجلناها، وبالفعل غادي نشوفو أشنو هما الاختلالات اللي مازال كاين، لأنه المنطق ديال هاذ النظام هذا هو أنه باش يمشي في الاتجاه المعاكس للأشياء اللي طرحت، إلى كانت هاذ الإشكالات مازال مطروحة، غادي نعملو على أساس أنه يكون لها حلول، واحنا منذ انطلاق الوضع الاقتصادي الجديد والظرفية الاقتصادية الجديدة، كل التدابير اللي اخذيناها هي في اتجاه تسريع وثيرة الأداء للمحافظة على السيولة بالنسبة للمقاولات.

ولهذا إلى كانت هاذ الجوانب بالفعل مطروحة، ونحن نؤمن بأن السادة المستشارين يحملون هموم المواطنين والمقاولات، سنعمل على حل هذه الإشكاليات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول مآل تنفيذ نظام المساعدة الطبية، للمستشارين المحترمين السادة امبارك السباعي، عبد الصمد عرشان، سيدي محمد أخطور، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

لقد سبق وأن صرحتم لنا من خلال جوابكم على سؤال شفوي في الموضوع على أن نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود قد دخل حيز التطبيق ببعض المناطق بجهة تادلة أزيلال لكي تستفيد منه الشرائح الاجتماعية التي توجد في وضعية اقتصادية متدهورة، هذه الآلية الجديدة التي يضمنها القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض المخصص لهذه الفئات المستهدفة من النظام الجديد.

غير أن عدة تساؤلات تبقى مطروحة حول تفعيل هذا النظام، وتأتي في مقدمتها مسألة تأهيل المستشفيات المتواجدة على الصعيد الوطني، وتجهيزها ومدها بالموارد المالية والبشرية الطبية الكافية، كما تطرح كذلك مسالة الشروط المحددة للاستفادة من هذه المساعدة، وهل سيتم تعميم هذا النظام على مختلف مناطق المملكة؟

لذا فإننا نتساءل، السيدة الوزيرة، عن النتائج الأولية لتنفيذ نظام المساعدة الطبية، وكذا التدابير والإجراءات التي اتخذتموها لتفعيل هذا النظام المخصص للشرائح الاجتماعية، وفي وضعية صعبة، وأقول في وضعية صعبة، السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيد وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أريد في البداية أن أشكر السيد المستشار لأنه حقيقة هاذ المشروع ديال المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود، يعتبر من أهم الأوراش الاجتماعية اللي داخلة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

التغطية الصحية لجميع المغاربة، وبالخصوص للمعوزين، اللي عندهم الدخل محدود، هي اللي غادي تمكن جميع المغاربة أنهم يوصلوا للعلاج بلا ما يتكرفصو، بلا شهادة الاحتياج، وتتخاذ بعين الاعتبار

ولا ما تتخاذش، تيمشيو للمراكز الاستشفائية كيقولوا لهم اعطينا واحد المساهمة، يعني هذا هو اللي غادي يفك، أولا، غادي يمكن فئة من الضعفاء والفقراء أنهم يتعالجوا بالمجان، ومن جهة أخرى غادي تمكن المستشفيات أنهم يبقاو تيتمشاو، ويكون عندهم واحد الدخل، لأن الدولة اللي غادي تؤدي والجماعات المحلية اللي غادي تؤدي محل المعوزين.

إذن هذا نظام حقيقة مهم وأساسي، ويجب لإنجاحه تعبئة الجميع، ماشي فقط وزارة الصحة، هي مسؤوليتنا جميع ومسؤولية كذلك المؤسسة التشريعية، وأنتم كممثلين للأمة للتعبئة من أجل إنجاح هذا المشروع، اللي غنقولها ونعاود نؤكدها أنه من أهم المشاريع الاجتماعية التي عرفتها بلادنا.

إذن بالنسبة لهذا النظام، كاين هناك تساؤلات انطلقت التجربة النموذجية في تادلة–أزيلال، ففي البداية كان هناك جدل حول لماذا تجربة نموذجية عوض التعميم على جميع أنحاء المغرب؟ فكان آنذاك اختيار جهة معينة اللي من أجل التجربة، لأنه أي نظام كان في بدايته ولابد أنه تيبين على اختلالات، غادي يبين على ثغرات، اللي هاذ التجربة غادي تبينها، وغادي يمكن لنا نعالجوها باش تتعمم على الصعيد الوطني بصفة سليمة، واللي غيستافدوا منها 8 مليون ديال المغاربة، وهذا ماشي شيء سهل.

التجربة النموذجية في جهة تادلة أزيلال، بطبيعة الحال رغم بعض الصعوبات، رغم بعض الاختلالات اللي عرفناها وكنا تنعالجوها، وبالخصوص أنتم ممثلي هذه الجهة كتجيبوا لنا الاختلالات اللي كتبان والثغرات، وكنا تنعالجوها شوية بشوية، حتى أن الآن يمكن لي نقول لكم على أنه تعالجت تقريبا 40 ألف ملفات، توزعت 31500 بطاقة، ولكن 31500 بطاقة تيستافدوا منها 104300 مستفيد، لأن كل بطاقة تيستافد منها عدد معين من أفراد الأسرة.

اللي كاين هو أنه ربما العدد غادي يجيكم ضئيل 100 ألف مقارنة مع 400 ألف التي كانت منتظرة، ولكن هذا شيء طبيعي لأنه الناس ما جات تطالب بالبطاقة، ما كاينش شي تأخير في معالجة الملفات، الملفات كلها التي وضعت رهن إشارة اللجنة الإقليمية، كلها تمت معالجتها في الآجالات اللي كاينة في القانون، هو اللي كاين في الأمر أو الناس ملي كتجي تطالب للاستفادة من البطاقة فقط حينما تأتي إلى المستشفى فقط حينما تحتاج إليها.

الشيء الثاني، كان هناك تأهيل بالنسبة للمستشفى ديال بني ملال والمستشفيات الأخرى ديال الجهة، مع دعمها بكل ما كان من الضروري لإنجاح هذه العملية، الآن التساؤل الذي يطرح هل في التعميم، هل كل المستشفيات مؤهلة؟

أولا هي مؤهلة غادي نجاوب، ولكن حتى كون مكانتش كلها مؤهلة واش الناس المواطنين دابا مكيمشيوش للمستشفى بشهادة الاحتياج، راهم كيمشيو، إذن اعطيوهم داك بطاقة (RAMED) بعدا يستفيدوا من اللي خصهم يستفيدوا به بالوسائل اللي عندنا دابا، راه دابا ملي كيمشي لشي مركز استشفائي جامعي كيقول لو أدي سكانير، أدي (IRM).

إذن بعدا يستفيدوا أنه كاين، ولكن يمكن لي نقول لك على أنه بتأهيل المستشفيات وبالسياسة الدوائية داخل المستشفيات وبكل ما قمنا به مع جمعي للا سلمى لمحاربة داء السرطان، كل ما نقوم به بالنسبة لتصفية الكلي بكل المجهودات اللي دارت بالخصوص في التكفل بالأمراض طويلة الأمد، لأن هي اللي غادي تطرح ربما الإشكالية الأساسية في التكفل بالمعوزين الحاملين شهادة (RAMED)، هاذ الشي كلو الآن يعني تم المعالجة ديالو، ما بقى لنا إلا أننا نتعبأ جميعا لإنجاح هذا المشروع المجتمعي الهام، اللي أراده صاحب الجلالة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكروك السيدة الوزيرة المحترمة على الإجابة، فصحيح الهدف الرئيسي من القانون المتعلق بالتامين الإجباري عن المرض هو توسيع مجال التغطية الصحية، كيف ما ذكرتم –السيدة الوزيرة– هذا القانون اللي تقريبا صادقنا عليه في 2004، وباقين حنا في 2010 ومازال ما اخرجش إلى حيز التنفيذ، باقين كنديرو التجربة.

السيدة الوزيرة، احنا درنا التجربة في جهة تادلة–أزيلال، واللي كتخصص لها واحد 64 ألف بطاقة باش متبقاش هاذ شواهد الاحتياج اللي كيضرب عليها المواطن واحد العدد ديال العذاب باش ياخذها، واحنا كنعرفو هاذ شواهد الاحتياج كيفاش كتمر وكيفاش كتخاذ.

فيما يخص، السيدة الوزيرة، قلت 31 ألف و 500 اللي تفرقت من هاذ 64 ألف، واحنا في أواخر 2009 راه وصلت 18 ألف 300، ما عرفناش هاذ 31 ألف كيفاش وصلت في هاذ الفترة هاذي؟

فيما يخص، السيدة الوزيرة، كذلك كيف ما جاء في كلامكم بأن درتو تجربة، إلى درناها على الصعيد الوطني، السيدة الوزيرة، كيفاش احنا مشينا لجهة تادلة–أزيلال وحلنا، قلت التجربة كاينة عرقلة، وكاين واحد العدد ديال المسائل، إلى هذه التجربة بغينا نديروها على الصعيد الوطني كيفاش غادي نديرو لها السيدة الوزيرة؟

إذن هنا كنعرفو هاذ المسائل هاذي اصعيبة، علينا باش نسيروها، لكن كنعرفو الصحة هي سابقة لكل شيء، لأن الطبيعة والداء مكيتسناوش واحد المسائل، هما مكيتسناوش مكينتظروش، ماشي بحالنا احنا كنتسناو متى غادي تخرج هذه التجربة.

ولهذا، السيدة الوزيرة، اللي كنطلبو منكم هو الإسراع بهذا القانون هذا اللي خرج، اللي هو في الحقيقة كاين واحد العدد ديال الاقتطاعات من الأجور ديال الموظفين وديال المأجورين، اللي تتمشي لهاذ الصندوق باش يستافدوا منها هاذ المحتاجين، ولهذا سمعنا الجواب ديال السيد الوزير في الجواب ديالو كيتذاكر على هاذ المسائل.

شكرا السيدة الوزيرة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا، غير بغيت نوضح على أننا حنا ما حصلناش في التجربة النموذجية، التجربة ديال تادلة أزيلال هي تجربة ناجحة بجميع المقاييس، إلى وصل العدد ل 100 ألف مستفيد عوض 400 ألف، وهذا متيرجعش الخطأ لوزارة الصحة، الناس اللي كان كيستحق البطاقة وجا للمستشفى، وكان خصو العلاجات، كلو استافد، اللي مريض كلو استافد بالبطاقة، إذن الناس مكتجي إلا ملي تتكون في حاجة إليها، إذن اللي احتاجها هو توصل بها.

الآن غادي نوسعو هاد السنة، والتزمنا مع مجلسكم الموقر على أننا غادي نوسعو، وغادي نعممو ماشي نوسعو، غادي يكون تعميم هاذ التجربة اللي مغتبقاش تدوز من مرحلة التجربة إلى المرحلة ديال التعميم، واحنا قادرين على التعميم، وذلك في أحسن الظروف، غير احنا ماشي بوحدنا، راه كاين هناك قطاعات أخرى معنية، كاين هناك وزارة المالية، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، اللي كلهم كيشاركونا في اللجن الإقليمية، هي ماشي عملية سهلة، ولكن لأنه غادي تتطلب منا أننا نعبئ موارد بشرية مهمة في داخل اللجن الإقليمية، اللي هي كتحدد شكون هما المستفيدين، ولكن بمساعدة الجميع لأن تنقول بأن هذا مشروع ماشي فقط مشروع ديال الحكومة، هذا مشروع أراده صاحب الجلالة هو التغطية الصحية، إذن هاذ المشروع ديالنا جميعا، اللي خصنا نتعبأ لو، وحتى نكونو إيجابيين ونتعاملو معه يعني بصفة لأنه مشروع كيف قلتو، السيد المستشار، التغطية الصحية راه هي أساسية، وأن الواحد اللي كيكون مريض، راه خصو يلقى العلاجات الضرورية وبالمجانية، والدولة هي اللي كتحل الآن محل المعوز في أداء العلاجات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤالين الموجهان إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، وسيتولى الإجابة عنهما بالنيابة السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية.

السؤال الأول حول تفريغ حقينة السدود، للمستشارين المحترمين السادة: المهدي زركو، إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، المعطي عادل، نبيه لحسن، الغازي الغرارية، محمد الحسايني، محمد برطني، البشير أهل احماد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، سلامة الحفيظي، محمد الكبوري.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس الراضي:

أولا بكل صراحة قبايلة وضعنا عليكم السؤال في بداية الجلسة، وضعنا عليكم سؤال قلنا لكم أودي واش السؤال ديالنا هو اللي غادي يعقب عليه الوزير اللي غينوب على الوزير اللي غايب، قلتو لنا لا.. بحال دابا الوزير اللي معنا الآن إنسان في المستوى العالي، إنسان اللي كنقدروه ونحترموه، ولكن ملي تيكون الوزير المعني بالقطاع أنه تتكون الإجابة شي شوية شافية، دابا احنا غنهضرو مع السيد الوزير

اللي تينوب على السيد الوزير، اللي هو وزير الماء والبيئة، كاين كل والاختصاص ديالو، هذا مختص الحمد الله في الصناعة التقليدية والآخر مختص، ففرق كبير مابين الصناعة التقليدية وما بين هاد الشي اللي غادي نطرحوه، فاحنا كنحتجو على السادة الوزراء اللي مكيحضروش بأنفسهم، لأنه بحال إلى تنجيو غير نفرقو اللغى، غنهضرو، احنا تيخصنا ملي نسولو يجاوبنا السيد الوزير المعني... ما تسكتنيش السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة جاتنا من وزارة العلاقات مع البرلمان.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، انتما كرئيس وكمكتب وكرئيس ديال المجلس خصكم تحرصوا باش يبقاو يحضروا الوزراء، لأن الغياب ديال الوزراء، منين جاي؟ من عدم الحرص ديال السادة الرؤساء أو المكتب على الحضور ديالهم، أما يكون الرئيس أنه تيحرص على أساس السادة الوزراء يحضروا خصهم يحضروا، لأن هذه جلسة دستورية، هاد السيد فين مشى؟ عندو مرض نسمحو لو، في زيارة ملكية نسمحو لو، فاين مشى هاد الوزير هذا؟ فشحال من وزير دابا ملي تيكون عندو سؤال تيقول للوزير الآخر، ومادام عندك أنت جوج أسئلة، زيد حتى الثالث ديالي معك، وماشي معقول، ونكونو صرحاء أمام الإخوان كاملين، ماشي تنضيع الوقت، دابا أنا تنهضر معك موضوعي.

السيد رئيس الجلسة:

راه غير كنضيعو الوقت، دابا جاتنا رسالة من الحكومة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

أنت بنفسك خصك تدافع على المؤسسة، وتقول أودي راه خص الوزراء يبقاو يحضروا، أنت خصك تمشي معنا في الطرح، ماشي تمشي ضدنا، خلي غير الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اللي يدافع على الوزراء ديالو، أما أنت خصك تمشي معنا.

السيد رئيس الجلسة:

أنا راه ماشي ضدك دابا، قلت تقرات الرسالة الموجهة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين في الغياب ديال...

المستشار السيد إدريس الراضي:

ما كاين باس، ما كاين باس.

السيد الرئيس، عندنا هاد الوزير كنحترموه، ما كاين باس.

السيد الرئيس،

اطلعنا من خلال وسائط رسمية أن بعض وكالات الأحواض المائية اتخذت قرار بتفريغ 40% من حقينة بعض السدود، التي تنتج عنها الفيضانات، اشنو واقع؟ ذاك السدود كاع اللي تتنتج عليها الفيضانات مشات الحكومة، ومشات التجأت لواحد الحل ساهل، أشنو قالت؟ قالت أسيدي نفرغ 40% من المياه اللي عندي في السدود، وهذا خطأ تنقولو للحكومة لأن هاد الشتا واخا كتصب واخا كيجيو الفيضانات، احنا تنربحوا، كتكون عندنا فرشة مائية مهمة، اللي انتما في أكادير أو في سوس أو في كذا، انتما شفتو، كنتو كتحفروا على 27 م، وليتو كتحفروا على 400 مترو، احنا عندنا في الغرب الساحل ما بين القنيطرة وما بين العرائش يمكن لي نقول لك ولات كتطلع الملوحة، الماء مالح، كاع ذاك الشجرة اللي كانت عندها 150 عام و100 عام، بدات كتموت بسبب ذاك الجفاف اللي كان من شحال هذا، أشنو وقع لنا اليوم؟ دابا عوض الحكومة تمشي تنقي ذاك القنوات، تنقيهم، وغادي تخلص واحد التكلفة غالية، التجأت لواحد الحل ساهل، مشات تتنقص 40% من السدود، وما نساتشي أنه بحال اليوم طرحوا واحد مجموعة أسئلة كاين الناس اللي مالقاتش ما تشرب في الأقاليم الجنوبية مثلا، ما لقاوش ما يشربوا، واش الحكومة عندها شي سياسة؟ لأن أي دولة دولة إلا وتتنجح بسياسة معينة، باش نجي ونقول غادي ناخذ قرار جريء، وغادي نفرغ السدود راه ما عندها معنى، وهاد الشي اللي داروا عندنا احنا في الغرب، احنا ماشي ضد أنه مثلا يفرغوا، ولكن كل حاجة ياخذوا لها، راه كاين اليوم تقنيات جديدة، راه السد اليوم دابا مثلا إلى تيهز مثلا مليون متر مكعب، ملي تيديروا السيد تيزيدوا واحد 2 متر أو 3 في العلو ديالو تيولي يهز 5 آلاف متر مكعب، 5 مليون متر مكعب، ولهذا هاد الحكومة أنا مفهمتش كيفاش غادية بهاد السياسة ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية(نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أتشرف في إطار التضامن الحكومي -بطبيعة الحال- أن أنوب عن زميلي للإجابة على السؤال المهم جدا، هاذ المسألة ما غاديش نتكلم على السياسة والأهداف، إلى غير ذلك بحال السدود والحد من الفيضانات، إلى غير ذلك.

فقط غنقول أن كل سد سد عندو واحد الخط (la courbe)، غير كتوصل لواحد المستوى معين، وإلا ذلك المسؤول مباشرة تيطلق، كل مسؤول على السد عارف المستوى، ملي كتوصل واحد المستوى ديال الحقينة إلا وتيطلق الماء، وبالتالي هاذ المستوى هذا محدد عن طريق دراسات، عن طرق أبحاث، عن طريق معرفة، حتى نتمكن من تجنب الآثار التي قد تترتب عن عدم القيام بهذه العملية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كاين شي تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

الحقيقة، السيد الوزير، أنه هاذ القرار كان اتخذ قبل ما تطيح هاذ الشتا، واحنا كنا نبهنا الحكومة، وكنا درنا تدخلات باش ما يكون هاذ القرار، ولكن الإشكالية، السيد الوزير، هو أنه في هاذ الإطار هناك سدود مملوءة، وهذا شيء نفتخر به والحمد لله، ولكن هناك مناطق أخرى من المملكة تعاني في نقص حاد، ونبهنا الحكومة من الماء، خصوصا الأقاليم الجنوبية، لأنه الأقاليم الجنوبية إلى ما كنت إستراتيجية بعيدة المدى غادي نوقعو في مشكلة، هناك برمجة عدة سدود، هناك ملتمسات من المجالس الجهوية، ومن المجالس القروية، ومن الغرف الفلاحية، وكلنا كنغوتو واك واك أعباد الله راه الماء خصنا، ولازلنا.

كاين سدود هاذي 20 سنة واحنا كنطالبو بها، مثلا فم أساكف في كلميم، أيت احماد، الكلتة الزرقة في طانطان، سد تليت، آقا، تاكموت، خنق فسكوم، واد الساقية الحمراء، كل هذه السدود لم يتم بناؤها، وهاذي إشكالية كبيرة بأنه الماء، كيف سمعنا التدخل اليوم بعض المستشارين، أن الإنقطاعت في مدينة الداخلة، انقطاعات في مدينة العيون، انقطاعات في السمارة، الجودة جد ضعيفة، العيون الجودة جد ضعيفة، وفاتورة الماء غالية، الناس كتجيب الماء الآن من طانطان للداخلة ب 200 درهم، 300 درهم للطن، 200 درهم ل 200 لتر، العيون 60 درهم، السمارة 60 درهم، إذن احنا كيف كنعرفو بأن هناك تضامن حكومي، هناك تضامن الشعب المغربي من أجل النهوض بالأقاليم الجنوبية، الحمد لله من شبه قرى إلى مدن كبيرة، ولكن راه إلى ما كان الماء راه ما يمكن، السيد الوزير، الجنوب يعيش وتمشي فيه الحياة بدون تضامن الشمال، راه ما يمكنش، حتى في الماء إلى ما كانش تضامن الشمال راه ما يكون حياة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية(نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

أشكر السيد المستشار المحترم على ملاحظته، وأقول له بأن كل هذه الملاحظات يعني مأخوذة بعين الاعتبار لدى كتابة الدولة المكلفة بالماء، واسمحو لي راه كنتكلم لأنني أنا كذلك اشتغلت في هندسة المياه لمدة سنين، وبالتالي أعرف أن أحد القطاعات المتقدمة جدا في المخططات البعيدة المدى هو قطاع الماء، وبالتالي أنا متأكد أنه آخذ بعين الاعتبار كل هذه الملاحظات، ومنكب عليها، وسيأتي بالإجابات إن شاء الله الشافية لهذه المشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة حول المدينة المغربية والاختلالات البيئية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، حسن القاسمي، العربي الحبشي، الصادق الرغيوني، أحمد العاطفي، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد لشكر، حسن أكليم، محمد ادعيدعة.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يعيش العالم اليوم هاجس الانحباس الحراري والتقلبات المناخية الناجمتين عن الاختلالات البيئية، وتتنافس الدول والحواضر في البحث عن سبل تدارك المخاطر المحدقة، وذلك برفع شعارات من قبيل البلد الأخضر، المدينة الخضراء، العمارة الخضراء، ويهدفون من كل ذلك تعميم الخضرة أولا، كما يهدفون إلى الاقتصاد في استهلاك الطاقة ومكافحة مصادر التلوث وتحسين ظروف السير، سير النقل والتنقل.

ولأهمية موضوع السؤال الذي نطرحه عليكم، السيد الوزير، انعقد أخيرا اجتماع كوبنهاكن، وبالنسبة إلينا إذ نرصد واقع مدننا، نجد التنافس شديد في استغلال الأرض لفائدة الأسمنت، بعيدا عن احترام المعايير البيئية المعمول بها دوليا، فمدننا الحالية تشكو من الزحف الممنهج للأسمنت، وحتى بعض النسب التي ترصدها تصاميم التهيئة للمساحة الخضراء، لا تلبث أن تختفي بجرة مصلحة أو بتطبيق لاستثناء، وحتى مدننا المحدثة كتامسنا، وتامنصورت، بدل أن تقدم النموذج، وتكون المرجعية، فإنها تشكو نفس العلل والاختلالات البيئية، بالرغم من أن هناك إرادة ملكية وتوجيهات سامية إلى إعداد الميثاق الوطني للبيئة وتفعيله.

لكل ذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، هل ستعرف مدننا المغربية مخططات بيئية حقيقية، تسهر على وضعها وتفرض احترامها حكامة فعلية ومتى يتم ذلك؟ أم أن البيئة ستظل شعار للمناسبات والمنتديات ومجالا للمضاربات وتلميع الواجهات وتكريس الاختلالات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية (نيابة عن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة):

أشكركم جزيل الشكر على سؤالكم القيم، والذي سيتضمن جوابي عليه جوانب يختص بها كل من قطاع البيئة والسكنى والتعمير.

فيما يخص قطاع البيئة، فإن اتفاقية التأهيل البيئي مع الجهات الاقتصادية للمملكة تؤسس لوضع منظومة بيئية قارة بالمدن، ترتكز على التأهيل البيئي وتصحيح الاختلالات الملحوظة، وكذا وضع الأسس الصلبة المتبقية للحماية المستديمة للبيئة، وذلك من خلال إنجاز برامج مهمة، أذكر منها:

أولا، التسريع بإنجاز مكونات البرنامج الوطني للتطهير الصلب، وجمع ومعالجة كل أنواع النفايات، وغلق المطارح العشوائية، وذلك بإحداث مطارح مراقبة لفائدة 350 مركز حضري، وإعادة تأهيل المطارح الحالية لفائدة 300 جماعة؛

ثانيا، التسريع بإنجاز البرنامج الوطني لتطهير السائل، وكذا معالجة المياه العديمة بمستوى يمكن من إعادة استعمالها، وقد تميزت هذه السنة بإنجاز مشروعين لتدعيم التطهير الثلاثي لكل من مدينة وجدة، وبني ملال، والمساهمة مع الشركاء الآخرين في تمويل 11 مركز حضري؛

ثالثا، إعطاء الانطلاقة الرسمية لحملة محاربة أكياس البلاستيك في إطار برنامج يتوخى القيام بأربع حملات في السنة بجميع الأقاليم؛

خامسا، تهييء مجالات ترفيهية بمحاذاة المدن، بالغابات المتواجدة قرب وبجوار المجال الحضري، ابتدء من هذه السنة ستستفيد تسع غابات حضرية من مثل هذه التهييئات، والإعداد جار ل 20 غابة أخرى؛

كذلك تحسين جودة الهواء، كذلك تتبع جودة الهواء داخل المدن ووضع برامج محلية لتحسين جودته وإصدار نشرة حول التوقعات الخاصة بحالة الهواء على رأس كل 24 ساعة؛

كذلك خلق المراصد الجهوية للبيئة، لرصد ومراقبة حالة البيئة بالجهة، ومساعدة المتدخلين المحليين باتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة القضايا البيئية المحلية.

أما فيما يخص قطاع السكنى والتعمير وإعداد المجال، فإن الإستراتيجية الجديدة تهدف إلى تقوية التنمية المستديمة كمحور لتضامن اجتماعي ومجالي، مع تنمية الفعالية الطاقية، والطاقات المتجددة في قطاع البناء والمدن الجديدة، وتدعيم الاستثمارات الخضراء، وهكذا تم إعداد دوريات من بينها دورية شجرة لكل مسكن، وقامت مجموعة العمران بهذا الغرض بغرس 25 ألف شجرة في 2009، وتنوي غرس 50 ألف شجرة في 2010.

هناك كذلك برامج متعددة، تجمع بين معالجة الخصاص الاجتماعي والخصاص البيئي، أذكر منها برنامج مدن بدون صفيح، وبرامج التدخل في المناطق الحضرية الغير قانونية، وضم الأحياء غير

المجهزة في إطار برنامج التهيئة العمرانية، وذلك بإنشاء مساحات خضراء.

يبقى أن قانون التعمير بعد المصادقة عليه بالبرلمان، سيكون هو الآلية الأساسية للعمل، ذلك أن التصاميم المديرية ستعتمد مقاربة جديدة، تدمج بُعد الاستدامة والمحافظة على المجالات الطبيعية، مخططات التهيئة الجماعية ستضع آليات للمشاريع المندمجة والمحترمة للمجالات الحساسة، وكذلك المخططات الخاصة بالمجالات الخضراء والإيكولوجية ستساهم في حماية المجالات الحضرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

شكرا للسيد الوزير على الإجابة ديالكم، فقط إلى أنه ما غديش يمكن تختلفوا معنا السيد الوزير، فإضافة للاختلالات اللي أشرنا لها في السؤال، غادي نعاود نضيف كذلك بعض الاختلالات، ونعطى أمثلة من جوج ديال المدن، غادي ناخذو مثال ديال مدينة الدار البيضاء، اللي هي كتعرف إهمال فيما يتعلق بتصاميم التهيئة، سواء السابق ولا الحالي، كاين إهمال للجانب ديال المناطق الخضراء.

ضف اللهم، وهنا كنذكرو بالمناسبة المرحوم مصطفى القرشاوي عندما كان رئيسا لجماعة عين الذياب، حيث رفض، والآن يروج نقاش باش يتفوت الملعب ديال الحديقة ديال الجامعة العربية، وكذلك الحديقة والملعب، واللي من طبيعة الحال كان خذا موقف أنه ما يمكنش، والآن مزال لا الحديقة ولا الملعب، ولكن الآن كاين نقاش لذلك باش نبينو أنه كاين في هاذ الجانب كاين اختلال كما أشرنا إلى ذلك.

كذلك من الدار البيضاء أيضا كذلك، غادي نعطيو مثال كذلك، عدم الاهتمام بالحديقة ديال " لارميطاج" اللي هي المتنفس ديال السكان ديال درب السلطان.

كذلك كاين الآن الإزالة ديال الأشجار بشارع ديال المسيرة، الآن كيتم مع الأسف بدل الإكثار من الأشجار في الدار البيضاء كيوقع هاد الشي، كذلك كاين إهمال ديال الحديقة ديال "فرانس أماطول" قرب المحطة ديال المسافرين بالدار البيضاء، معناه ديال القطار ديال المسافرين.

كذلك إلى شفنا، السيد الوزير، منذ عهد الاستعمار، مع الأسف، وقع تقليص ديال المساحات الخضراء بالدار البيضاء بمعدل ديال 40%، إذن بجانب المدن خاصة الدار البيضاء كمدينة، العاصمة الاقتصادية اللي فيها حوالي أو أزيد من 5 الملايين ديال السكان K كاين إهمال.

نعطيكم كذلك كمثال من فاس، عندنا التجزئة ديال حديقة "واد فاس" اللي كان فيها 70 هكتار، تقلصت إلى 5 هكتارات، والآن كاين نقاش حول الإجهاز حتى على هاذ الخمسة المتبقاة، كذلك ملعب الخيل كان فيه، موسم مولاي الكامل كان فيه 18 هكتار حسب 2001، الآن تقلص إلى 6 هكتارات، والآن كان هناك اتجاه إلى التنقيص، معناه على مستوى المدن بشكل عام ما كاينش شي اهتمام بالمناطق الخضراء.

لذلك من طبيعة الحال احنا مع كل المجهود تبذلوا الدولة في هاذ الجانب، ولكن كنقولو يتدار مجهود، والواقع ديال المدن كيبين واحد العدد كبير ديال التجزئات اللي ولو كتعطى فيها الرخص في البداية بشكل، سرعان ما –كما أشرنا إلى ذلك– الأمور تتخذ اتجاه آخر، وكاين إجهاز على ما... الشي اللي بطبيعة الحال كيتطلب التدارك، نظرا لخطورة بطبيعة الحال المخلفات اللي كيمكن تجي على هاذ السياسة المتبعة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نواصل مع السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية حول الأزمة التي يعيشها قطاع الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، لطيفة الزيواني، أبو بكر اعبيد، امبارك النفاوي، محمد نقاد، حفيظ وشاك، مصطفى الهبة، مولاي الحسن طالب، حماني أمحزون، علي سالم الشكاف، مولود السقوقع، الكلمة لأحد المستشارين، تفضلي السيد المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات الحيوية، حيث يشكل أهمية خاصة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، ويساهم في توفير الشغل لعشرات الآلاف من اليد العاملة المغربية من نساء ورجال.

وكنا قد سجلنا بارتياح الانكباب الحكومي في قطاع الصناعة التقليدية على تنفيذ إستراتيجية 2015 التي تهدف إلى تطوير مقاربة جهوية شمولية للرقي بجودة المنتوج، والاهتمام بالصناع التقليديين، ودعم الصناع الفرادى على مستوى الإنتاج والتسويق، إلا أن القطاع عرف تراجعا ملموسا بسبب الأزمة المالية العالمية، مما انعكس على حجم الإنفاق وكذا التسويق، خاصة على المقاولات الصغرى والصناع الفرديين، مما يقتضي اتخاذ تدابير حمائية لفائدة هذه الفئات.

لذلك، نسائلكم السيد كاتب الدولة عن الإجراءات اللازمة من أجل مواكبة ودعم هذا القطاع، وما هي التدابير المتخذة من أجل حماية التراث المغربي من الاندثار وعلى الخصوص المرتبط بالصناعة التقليدية الأصيلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، اللي أعطتني الفرصة أن أصحح ربما بعض الأفكار الرائجة، وتصحيح هذه الأفكار الرائجة يأتي بالأرقام، لأن الأرقام هي اللي تتكلم، تتكلمو على أزمة اقتصادية عالمية، ولا ينكر أحد أن قطاع الصناعة التقليدية مثل عدد من القطاعات تأثرت بفعل هذه الأزمة، ولكن قطاع الصناعة التقليدية خصنا نعرفو أن الصادرات في رقم المعاملات كلو لا تشكل إلا 5,6%، يعني رقم المعالات كلو اللي سجلناه عندنا في 2006، نعطيكم بعض أرقام التطور لرقم المعاملات:

- كانت عندنا 9,6 مليار في 2006؛
- 10,3 مليار في 2007؛
- 12,1 مليار في 2008.

وتنتظرو بإذن الله ارتفاع التقديرات اللي عندنا ديال 24% في 2009، ما بين 2007 و 2008 ارتفع رقم المعاملات ب 17.96%، يعني رغم ذلك التقلص اللي عرفته الصادرات، فرقم المعاملات ككل الإجمالي عرف واحد التقدم كبير جدا.

كذلك تكلمتو على الصناع الفرادى والمقاولات، هنا كذلك كاين أرقام، الصناع الفرادى انتقل رقم المعاملات 2006: 7,5 مليار، إلى 8 مليار في 2007، إلى 9,2 مليار في 2008، يعني الارتفاع ما بين 2008 و2007 كان هو 16%، وهادو الصناع الفرادى الوسط الحضري.

لما تنجي للصناع الفرادى في الوسط القروي، ارتفعت من2007 إلى 2008 من 1,07 إلى 1,3 مليار يعني ارتفاع ديال 23%، لما تنجي للمقاولات لأن حتى هما تكلمتو عليهم، فارتفعت رقم المعاملات ديال المقاولات من 1,19 في 2007 إلى 1,57 في 2008 بارتفاع ديال 32%، هاذ الشي كيفاش حصلنا عليه؟ حصلنا عليه لأنه تنفذو رؤية 2015، رؤية 2015 برنامج العقدة فيه 47 بند، 45 منها في طور التنفيذ، هاذ الرؤية 2015 خلانا أننا نفتحو 147 ورش في جميع المجالات، البنيات التحتية، التسويق، الترويج، المحافظة على التراث، وهنا أشكركم جزيل الشكر لأنكم تكلمتو على واحد المجال قوي جدا، مهم جدا، وتنعتبر أننا نتحمل مسؤولية تاريخية، وهذا اللي خلانا أننا نجردو كذلك هاذ الحرف المهددة بالانقراض، حددناها في 20 حرفة، والآن تنشتغلو مع الصناع التقليديين بمساعدة الجامعات المغربية، بمساعدة المعاهد كذلك دولية لكي ندون هاذ العمل، هاذ الحرف، وهاذ الشي ماشي ساهل، وهنا بكل صراحة راه كاين صعوبات قوية، إلى كانت مساعدات من طرف أغلب الصناع، الخشب المطعم، (Brocard) إلى غير ذلك... راه كاين بعض الحرف اللي عندها صعوبات قوية مع بعض الصناع، لحسن الحظ أهم قلال، اللي تنلقاو صعوبات لتفويت هذه المعرفة، ولتدوين كل ما يعرفه، باش كذلك يمكن يتفوت لأجيال أخرى.

خلاصة القول، أن رؤية 2015 في جميع محاورها تنفذ طبقا للبرنامج المسطر والنتائج بدات تتعطي الثمار ديالها، والأرقام اللي اعطيت هي خير ترجمة لهاذ النتائج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

نشكر السيد الوزير على المعلومات التي تقدم بها، وأنا من جانبي أحييكم وأنا أشك في الأرقام التي تقدمتم بها، إلا أنه اسمحوا لي أن أقول لكم بأنني صانعة تقليدية وأعيش مشاكل الصناع، وأعرف أدق تفاصيلهم، يعني هاد المسائل كنعيشها يوميا.

هاذ الأرقام كلها، إلى لاحظتو، اللي اعتيطو هي كتعلق ب2006 إلى حدود 2008، 2009 هذا حاجة أخرى، 2009 راه كاينة مجموعة من الصناع أهم دابا على أبواب الإغلاق، هاذ الأرقام اللي قلتو أنا ما كنشككش فيها، ولكن يعني كيبان لي أن ما كتعارضش مع شي اللي اللي طرحت، لأن شي اللي طرحت هو حديث، أنا كنهضر على 2009، لأن ملي تندويو على الأزمة، الأزمة ما كتجيش وكتكون التجليات ديالها ديك الساعات، يعني ضروري كتاخذ مراحل، بالنسبة ل 2009 السيد الوزير أنا كنعرف أغلب الصناع حاليا ما كيقدروش يدخلوا حتى 30 درهم، وملي كندوي لك أنا على الصناع، راه الصناع فئات، كاين المصدرين الكبار متضررين، ولكن هاذو إلى عندك فلوسك وكنت متضرر، ممكن تستثمر في مجال آخر أو تقدر تنتظر، كتكون حامي، يعني ظهرك كيكون محمي.

ولكن أنا كندوي لك دائما، إلى لاحظتي حتى في اللجان على ذاك (salaire) الضعيف الفردي، اللي عندو المدخول ديال 20 أو 30 درهم، وهذاك (le salaire) هو اللي كيشكل القاعدة الأساسية للصناعة التقليدية، هذا راه ما محميش، السيد الوزير، والأزمة أثرت عليه بشكل كبير.

وأنا غادي نعطيكون واحد الصورة اللي هي أوضح، لأن هاذي رسالة ديال الصناع التقليديين وخصني نوصلها لكم، وحتى الرأي العام يكون على اطلاع بها، لأن الصانع التقليدي غادي نعطيك واحد المسألة اللي هي بسيطة، ملي كيبغي يفطر ما كيقدرش يخرج 10 دراهم أو 15 دراهم باش يفطر، أنا غادي ندير لك عملية تبسيط ماشي انتما ما عارفينش هاذ المسائل، ولكن باش تعرفو الظروف اللي كيعيشها فيها الصانع.

تصور أهم كيتشاركو ثلاثة أو ربعة الناس باش يديروا براد ديال أتاي ديال 6 دراهم، وكيشريو خبزة ولا 2 خبزات وكيشريو 2 دراهم ديال زيت العود وكيتشاركوا فيها، تخيل واقع ديال صانع هاذ الشكل وكتجيه الأزمة، كيفاش غادي يكون؟ يعني أشنو قدمنا لهاذ الصانع؟ هاذ الفئة هي اللي كنهضر عليها بالدرجة الأولى، أنا كندوي على جميع الصناع، ولكن هاذ هي جد متضررة، تقدرو تعطيو التأويل، تقول لي هاذ الشي كيدخل في إطار التكافل هذا شيء آخر، ولكن هذا كيدخل أنا بالنسبة لي في إطار أن كاينة واحد الأزمة اللي هي مهمة وحقيقية، هي أضرت بالصناع الكبار، وبالأحرى الصناع الصغار.

بالنسبة للتدابير اللي اخذيتو أنا مكنشكش فيها، ولكن هنا كنذكر واحد المسألة، كنذكر واحد المبادرة اللي هي جد مهمة، كان قام بها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، حينما أمر بإدخال القرميد في المعمار المغربي، وعلى إثر ذلك عرفت صناعة الخزف انتعاشا كبيرا، اسمحوا لي أنا لست بإقليمية، لأن التخصص ديالي هو الخزف، ولكن أنا هذا كمثال، مثلا أن هذا القرميد اللي جلالة الملك أعطى الأمر ديالو باش يدخل في المعمار المغربي خلى الصناعة التقليدية كتنتعش بشكل كبير، إذن علاش مرجعوش نديرو هاد الشي مثلا، ونضيفو لو الزليج وأشياء أخرى بالنحاس، إلخ...

كاينة واحد الإشارة مهمة فيما يخص التراث، قلتم أنكم كتديروا مجهود حول الحرف المهددة بالانقراض، أنا متفقة معكم، ولكن كاين الحرف اللي هي ليست مهددة بالانقراض، ولكن التراث الحقيقي ديالها هو في طور الانقراض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعتقد أن الصناع التقليديين اللي تكلمت عليهم، السيدة المستشارة المحترمة، وأنا تنعرف بأنكم تتعرفوا المجال، خاصة في مدينة آسفي، هاذوك الناس ماشي هما اللي تضرروا من الأزمة، هذاك اللي كان تياكل الخبز والزيتون وأتاي كيف قلت، راه كان تياكلوا هاذي 10 سنين، والهدف والعمل ديالنا، والمسؤولية ديالنا أننا نرقيوه، أننا نحسنو الموارد، أننا نحسنو فضاء العمل ديالو، هذا هو الدور ديالنا.

اللي تضرر من الأزمة هما تلك المقاولات اللي كانت كتصدر، ذيك المقاولات اللي عندها علاقة مع الخارج، وفي هذا المجال نعطي واحد المثال بسيط جدا، اللي كان عندو واحد الأثر قوي جدا، الطاجين كلكم تتذكروا تلك الزوبعة اللي ناضت على الطاجين بنسبة الرصاص ونسبة الكادميوم، استراليا سدت البيبان، هولندا سدت البيبان، كندا كذلك وعدد من الدول، بلادنا ما بقاتش واقفة، قمنا بعملية التصديق، وطبقنا معايير ومواصفات تتطابق والمواصفات العالمية، لما وصلنا لهذه المرحلة، ماذا لوحظ؟ أن الطاجين انتعش، وأصبح يصدر مرة أخرى إلى استراليا وبكمية أكبر، أصبح يصدر إلى كندا، ولكاليفورنيا اللي هي نسبة المواصفة الأقصى عالميا اللي هي 0,01mg في اللتر.

وبالتالي فالعمل اللي تنشتاغلو عليه باش يكمن لنا نرفعو من مستوى الصناع التقليديين، ماشي فقط أننا نبقاو نتفرجو فيهم، تنعملو على التكوين ديالهم، باش نرفعو من المؤهلات ديالهم، تنشتغلو معهم على الجودة باش المنتوج ديالهم يكون عندو جودة، تنشتاغلو معهم كذلك باش تعطى قيمة مضافة أكبر، إلى كان كينتج واحد المنتوج اللي تيبعوه ب 20 أو 30 درهم غادي يبقى في الفقر والتهميش، تنشتاغلو معهم باش ذاك المنتوج يتطور بالتصميم، بالمواد الأولية، باش يولي يبيعو ب 300 درهم، وهنا تنشوفو في أرض الواقع، لما تنشوفو مشاتل تتشتغل بطرق تقليدية، تيعمل واحد المنتوج تيبيعوا ب 300 درهم، على بعد 300 متر في نواحي مراكش هناك ورشة متطورة تشتغل بتقنيات حديثة، ديك ديال 300 درهم تيبيعها ب 4000 درهم، بغينا الصناع التقليديين ديالنا يوصلوا لهاذ المستوى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعددها سبعة أسئلة، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول معاناة الفلاحة المغربية من ارتفاع تكاليف تجهيزات السقي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي الغرارية، عمر الجازولي، البشير أهل احماد، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحسايني، محمد برطني، سلامة حفيظي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

تعاني الفلاحة المغربية، السيد الرئيس، من ارتفاع تكلفة الإنتاج بفعل ارتفاع أسعار الكازوال، وجميع قطع الغيار، وكل مواد الإنتاج والأسمدة والبذور والمبيدات، ذلك ما يجعل تنافسية المنتوج الوطني ضعيفة بالمقارنة مع الفلاحة المدعومة من طرف حكومتها، خصوصا بأوروبا وأمريكا.

ومما يزيد عبء الفلاح المغربي، خصوصا في الأراضي السقوية والأراضي القابلة للسقي، هو ارتفاع تكلفة التجهيزات المائية، خصوصا تلك التجهيزات التي جهزتها الدولة، والتي تصل إلى ما يفوق 3500 درهم للهكتار الواحد، وتما السيد الوزير راه درت لك غير 2000 درهم، ولكن الواقع 3500 درهم، وهو ما يجعل الفلاح يفضل الزراعة البورية عوض تجهيز أرضه بآليات السقي، وهو ما يكلف الفلاحة المغربية كثيرا.

ألا تفكر الحكومة في تخفيض تكلفة التجهيز بهدف تشجيع الفلاح بتجهيز أرضه بآليات السقي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هنا سؤالكم فيه واحد الشق اللي كيهم التجهيزات ديال السقي العمومية، وكاين المبادرات الفردية.

فأولا الأمر فيما يخص تجهيزات السقي العمومية، الأمر يتعلق بإيصال مياه السقي إلى الضيعات الفلاحية عبر إحداث قنوات المد وشبكات الري وصرف المياه والمسالك وتسوية الأرض وتجهيزها بمعدات السقي.

مساهمة الفلاحين في إطار القانون الحالي تصل ل 40% طبقا لقانون الاستثمارات الفلاحية كما تم تعديله، في إطار التسهيلات الممنوحة للفلاحين استخلاص هذه المساهمة على شكل 17 قسط

سنويا متساوية، وبفائدة 6% ابتداء من السنة الرابعة من تاريخ إيصال الماء، وتتراوح هذه المساهمة فعلا بين 2000 و3000 درهم للهكتار سنويا.

وبالنظر لارتفاع تكلفة التجهيزات الهيدروفلاحية، تعمل الدولة حاليا على دراسة إمكانية خفض نسبة هذه المساهمة، وجعلها ملائمة لقدرة الفلاح على الأداء.

أما بخصوص المبادرات الفردية لتجهيز الضيعات بمعدات الري المقتصدة للماء، فتم الرفع من نسبة الدعم من 60 إلى 100% بالنسبة للفلاحين الصغار، اللي عندهم أقل من 5 هكتار، والفلاحين المنخرطين في مشاريع التجميع ومشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي، وهذه النسبة بقت في 80%، دازت من 60 إلى 80% لباقي الفلاحين الآخرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

السيد الوزير، انتما كنتو تكلمتو على المخطط الأخضر، واحنا مشينا معكم على أساس ينجح هاذ المخطط، ملي تنجيو كنلقاو التكلفة ديال التجهيزات قبل 87، ملي كانت الحكومة ديالنا اللي كنا حنا فيها، جاو الحكومات المتعاقبة، قبل 87 كان الهكتار كيتجهز، معالي الوزير، ب1700 درهم للهكتار، ملي جيتو انتما في عهد هاذ الحكومات المتعاقبة، وصل التجهيز إلى ما يقرب من 3000 حتى ل 3500 درهم للهكتار، زيادة أنكم في قانون المالية، علاش دوزتو ذاك الزيادة ديال ماء السقي في قانون المالية؟ باش هاذ ممثلي الأمة ما يديو ما يجيبو، تزاد دابا في قانون المالية ماء السقي، ماء السقي يمكن لي نقول لك معالي الوزير تزاد في ماء السقي ديال القصب، ديال السكر، ديال الشمندر، ديال جميع الأدوات.

هاذ الأيام هادي حتى نتفاجأ كتجي واحد الجمعية ديال الروز، تيقول لك أودي لا إله إلا الله، راه احنا ما قدرناش على هاذ التسعيرة اللي كاينة دابا، إذن أشنو واقع؟ تنشوفوكم أنكم الفلاح ما بغيتوش تزيدوا به للقدام، إذن الهضرة شكل، ولكن الفعل شكل آخر، تنجيو لحاجة أخرى، معالي الوزير، أنه جات الحكومة قبل منكم، قبل ما تكونوا انتما وأعفت الفلاحين، وأعفت لنا 100 ألف فلاح، وعفاو غير الناس اللي ما عندهمش الضمانات، وملي عفاوهم ما خلاوهمش يشدوا القروض، إذن ردوهم ماشي فلاحة، اعفيتيه ولكن قلتي لو ما بقاش عندك الحق باش تاخذ القرض، واش هذا إشكال ولا ماشي إشكال؟ هذا إشكال مطروح.

ثالثا، السيد الوزير، واش بهاذ السياسة هادي غنضمنو للفلاح يكسب الربح؟ راه ما غيمكنلوش يكسب الربح، كاين عاوثاني الأشجار اللي كنا تكلمنا عليها ذاك المرة وجاوبتينا، قلت لكم أودي راه كاين بعض الأشجار اللي ما كتحضاش بالدعم، وقلتو لنا غادي تحظى بالدعم، ما كاين والو لدابا.

ثالثا، أشنو كاين؟ القرض الفلاحي رغبناكم وزاوكنا فيكم، واتفقتو معنا على أساس يجي مدير القرض الفلاحي لهاذ المؤسسة، علاش؟ باش يسمع هموم المواطنين، لأن دابا مثلا احنا في الغرب الشراردة بني يحسن، أشنو وقع لنا؟ العام الفايت كانت عندنا فيضانات، الدولة قالت كاينة 80000 هكتار اللي هي داها الماء، امشينا للقرض الفلاحي، قال لك يله 12000 هكتار، ها القرض الفلاحي ما متفقش مع الدولة، هو كيشرق وأنتما كتغرقو، إذن هذا إشكال مطروح، علاش ما يجيش هاذ المدير ديال القرض الفلاحي، ويجلس معنا للأرض ونحكيو لو الهموم ديالنا وهموم الفلاحة.

قضية أخرى، السيد الوزير، هو ملي كنرجعو للأسمدة، الأسمدة شكون اللي داها اليوم؟ داها (CDG)، ودخّلْنا عليكم بالله هاد (CDG) ملي تتكون شي شركة فيها الربح، كتدير هي الدراسة مسبقا عاد كتمشي تلاح لها.

الأسمدة من ريال ولات تتباع ب 3 ريال مثلا، والفلاح لا يستفيد، علاش ما يستفدوش الفلاحة، علاش متنقصوش لهم في داك الشي ديال الأسمدة، البيئة، تنتكلمو على البيئة ملي تنجيو للمكتب الوطني الشريف للفوسفاط في الناحية ديال في كاين هو، أشنو تنلقاو؟ تنلقاو تنقولو البيئة خصنا نحافظو عليها، والماء خصنا نحافظو عليه، والفرشة المائية خصنا نحافظو عليها، تنلقاو هاذ المكتب الشريف للفوسفاط هو اللي (pomper) الماء، بعد ما كان الفلاح تيجبد الماء على 27 مترو ولى يجبدوا على 170 مترو، راه هذا إشكال، علاش هاذ المكتب الشريف للفوسفاط ما يجيبش الماء ديال البحر ويصفيه ويعمل به، علاش يجيب من الفرشة المائية، كيف يمكن أن نعالج كل

الإشكاليات التي طرحتها، وكلها تصب بالنهوض بالفلاح والعالم القروي وإنجاح المخطط الأخضر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا.

لابد ما نقولو بأن الحكومة تتعتزم –إن شاء الله– باش تعدل القانون رقم 23.97 بالنسبة للدوائر السقوية، بحيث أنه هاذيك التحديد ديال نسبة المساهمة المباشرة بواسطة ديال النص تكون بواسطة ديال نص تنظيمي بدل تحديدها بنص قانوني، لأن اليوم ذيك 40% كاينة في القانون، وكتكون واحد الصعوبة، وكل منطقة والمشاكل ديالها، كاين المنطقة اللي يمكن الناس يخلصوا 40، كاين اللي يخلصوا 30، كاين اللي يخلصوا 20، على حسب واش المنطقة يمكن تكون فيها واحد الجو ديالها والشتا اللي فيها، واش يمكن تعطيها واحد القيمة مضافة ولا متعطيهاش.

فلهذا غادي نمشيو لتنظيم القانون باش تيكون واحد النقاش، كيكون واحد الحوار مع الفلاحة، وحنا راه غادين في التجربة اللي وقعت في سبت الكردان، راه يمكن نعمموها أكثر، لابد يمكن يكونوا يعني فاعلين من الخواص، ويكونوا الفلاحة، وتكون الدولة في الوسط اللي كتجيب (les subventions) ديالها باش تهبط هاذيك التكلفة.

باش غير نعطيك واحد المثل راه 10 ألف للهكتار المعمولة في سبت الكردان، اللي كيعملوا فيها الناس الليمون، راه خلصوا الناس 8 في المائة وخلصوا 8000 درهم للهكتار ودقة واحدة وفرحانين أنه الماء موجود، اليوم أهم شيء اللي خصنا نحافظو عليه هو الماء، والماء راه عندو قيمتو، والماء إلى سمح لي لأن عند التكلفة ديالو، عندو (service) ديالو، وها انتما تتقولوا بأنه هاد (les offices)، خصهم يعملوا (les travaux) ديالهم، خصهم يصلحوا، خصهم يكونوا في المستوى باش يعطيو الخدمة ديال الماء في المستوى اللي بغاوها الفلاحة، فكل حاجة بالثمن ديالها، وخليني نقول لك بأنه الأثمنة اللي كاينة اليوم المطبقة هي تحت من التغطية ديال (le prix de revient) ديال التكلفة ديالها، هي تحت من التغطية، والدولة تتحمل واحد الهاجس أكثر، وجات الدولة في القضية ديال الماء ورفعت بعدما كان 60% هي التغطية ديال السقي الموضعي ولى 100%، هذا مكسب وتيظهر لي أنه الحكومة ديال صاحب الجلالة قايمة بالدور ديالها في الاستثمار الفلاحي، وكاين تشجيعات اللي لابد ما نعترفو بأنها تتوصل للفلاح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول التدابير المتخذة للوقاية من الجراد الجوال للمستشارين المحترمين السادة: إبراهيم الحب، لحسن بيجديكن، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوثي، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، خيري بلخير، محمد مفيد، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، لحسن العواني، لحسن عباد، محماد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي امحند المسعود.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نعلم جدا، السيد الوزير، بأنه ما يشكله الجراد –الله ينجينا– على كل حال هذا السؤال كان تطرح في 2007 هاذي ثلاث سنوات من خطر حقيقي يهدد المناطق المزروعة ويفتك بالمصالح الزراعية إبان فصل الصيف إلخ...

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للوقاية، دابا الآن القضية نتاع الوقاية أفضل من العلاج، لهذا كنقولو لكم السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة الوقاية من آفة الجراد، وحتى لا تتكرر لا قدر الله مأساة عام 2004، حيث أحدث الجراد أضرارا جسيمة في القطاع الفلاحي خصوصا، ولكن القطاع الفلاحي، وهو الاقتصاد الوطني بشكل عام كان تضرر من هذه الآفة.

ولهذا أشنو هي الوقاية اللي اتخذت الحكومة والتدابير اللي إن شاء الله وبحول الله هذا الجراد ما يوصلشاي، حيث كاين في بعض المحلات، وفي بعض الدول ولكن احنا كيخصنا نكونو متهيئين،

خصوصا وهو المغرب الأخضر أي الإنتاج بحول الله وبقوة نتاع الفلاحة ماخصنشاي يضر هذا الإنتاج من هذا المشكل نتاع الجراد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية لابد من الإشارة إلى أنه يمكننا أن نعتبر بلادنا والحمد لله خالية من الجراد في الوقت الراهن، ذلك أن ما تم رصده بكل من أكادير وتارودانت بتاريخ 10 نونبر 2009 كيتمثل في مجرد مجنحات انفرادية وغير مكتملة، يعزى ظهورها إلى رياح الشركي، التي عرفتها المنطقة في هذيك الظروف ديال ذاك الوقت.

كما مكنت الجولة الاستكشافية ماين فاتح و 10 ديسمبر من رصد بعض المجنحات الانفرادية بمنطقة "تيشلا" وفي كلتا الحالتين كتبقى الكثافة ديال الجراد جد ضعيفة، و لم تتطلب القيام بالمكافحة.

وإننا نتابع عن كثب تطور الوضعية بموريطانيا في إطار من التنسيق والاتصال المستمر، حيث تم بعث فريق من الخبراء لمعاينة حجم التهديد والأضرار ودعم الشقيقة موريطانيا في هذا الموضوع، وقد اتخذ هذا البلد سلسلة من التدابير، وذلك بتقوية القدرات الخاصة بالمراقبة والتدخل السريع ومعالجة عدة مجموعات من الجراد، حيث تمت إلى حد الآن معالجة حوالي 14 ألف هكتار.

واللي بغيت نقول ونذكر أنه الحمد لله أنه بلادنا عملت عدة تدابير، وعندها إمكانيات الحمد لله لمحاربة الجراد، وللتذكير كتوفر بلادنا على كميات من المبيدات كتكفي لمعالجة ما يقرب 4 مليون ديال الهكتارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لابد من تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد العلمي التازي:

بغيت غير نشكر السيد الوزير على هذه المعطيات، ومن خلال السيد الوزير الحكومة، حيث هناك كاين التدابير اللي هي قامت بها الحكومة مهمة ومشكورة، السؤال اللي بغيت نطرح على السيد الوزير وهو كاينة واحد المحطة، محطة وطنية في الراشيدية، واللي تابعة لواحد اللجنة وطنية، اللي فيها الضرر وفيها، على كل حال بغيت غير نعرف، وتلك المحطة يعني دائما مجهزة بالآلات ديالها، هاذي لابد تيخص، هاذ المحطة خصها دائما تكون قائمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة بإيجاز السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار، تمت إعادة تنشيط أولا المركز الوطني للتنسيق بالرباط لتتبع حالة الجراد بالمغرب والمناطق المجاورة، فيه إدارات مختلفة كالدرك الملكي، ووزارة الداخلية، والوقاية المدنية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، وزارة الصحة، المالية، ومديرية الأرصاد الجوية، وتم كذلك، باش نجاوب على النقطة اللي تكلمتو عليها السيد المستشار، إعادة تنشيط أهم المراكز الجهوية للتنسيق، أولا بكل من الداخلة، ورزازات، الراشيدية، وبوعرفة، وكلميم، وتجند فرقتين أرضيتين مختصين بالجنوب المغربي للاستكشاف والمكافحة، متوفرين على أجهزة الرصد والاتصا،ل وتم وضع أربع طائرات مجهزة بآلات الرش بإقليمي كلميم والداخلة، وكتشوفو بأنه الدولة عملت ما فيه الكفاية إن شاء الله باش تحارب هاذ الآفات، اللي هي الآن ما موجوداش الحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول ارتفاع أثمان الأسمدة، للمستشارين المحترمين: محمد بلحسن خيير، محمد بنشايب، محمد كريمن، العربي سديد، محمد صالح ولد داداه، الطيب الموساوي، مصطفى أبو الفرج، بلعيد بنشمسي، عبد الناصر الحسيسن، اعمر حداد بابا، علي جغاوي، محمد نصيري.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسن خيير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير ، ناديتم بالمغرب الأخضر، اللي هو مشروع مهم جدا، وكل المغاربة يتمنون باش هذا المشروع ينجح إن شاء الله، لهذا

اللي تعرفوا السيد الوزير هو خيرات الأمطار الحمد لله في المغرب كلها الحمد لله بخير، ولكن ارتفاع ديال الأسمدة راه ارتفع ب 40 %، و50 % باش ارتفعت الأثمنة ديال الأسمدة، الأسمدة راه ضروري، إلى مادارتش الأسمدة مع هاذ قوة الأمطار راه ما يمكنشاي الفلاح باش تنتج لو هاذيك الفلاحة ديالو.

لهذا، السيد الوزير، راه خصكم تعرفوا أن راه طلعت الأسمدة واحد الطلعة صاروخية، إلى بغينا نقولو ذيك 33 تتسوى 260 درهم، 46 تتسوى 300 درهم، 46/18 تتسوى 250 درهم، 14ـــ28ـــ14 تتسوى 290 درهم، 45 cc كتسوى 180 درهم، البوطاس الأخضر تيسوى 670 درهم، البوطاس تيسوى 112 درهم.

هاذ الأثمنة، السيد الوزير، راه خيالية وراه ما قدوش الفلاحة باش يشريو هاذ الأسمدة، لهذا اللي تنطالبو هو باش تراجع الأثمان، وباش ما تبقشاي فوضى في السوق، لهذا اللي تنطالبو هو باش خص الدولة باش تدعم هاذ الفلاح، وتدعم الأسمدة باش الفلاحة يكون عندهم منتوج إن شاء الله في المستوى.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون تخضع الأثمنة ديال الأسمدة، اللي هي منتجة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط إلى تطور أسعار المواد الأولية المستوردة، التي تدخل تركيبتها والتكلفة ديال الطاقة ديالها والنقل البحري.

وموازاة مع الظرفية الدولية المناسبة في هاذ المجال، عرفت أثمنة بعض التركيبات، معظم التركيبات، انخفاضات كتراوح ما بين 1,5 % وأكثر من 40 %، مقارنة مع الموسم الماضي، في حين عرفت أثمنة بيع البوطاس 50 % ارتفاعا، بينما حافظ 14-28-14 على نفس مستوى الأثمنة المسجلة خلال الموسم الفارط.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن بعض التركيبات، وخاصة منها الآزوتية، عرفت ارتفاعا كتراوح بين 35 % مقارنة مع الأسبوع الماضي، نتيجة ظرفية تسويقها على الصعيد الدولي، وكيعرف الموسم الحالي، مواصلة ديال التدخل ديال شركة سوناكوس في عملية توزيع الأسمدة المنتجة من طرف المكتب الشريف للفوسفاط، مما سيمكن من تقريب هاذ المواد من الفلاحين وتوفير الحزمة التقنية المرصدة لها لتحسين إنتاجية وجودة المنتوجات الفلاحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا معالي الوزير على الأجوبة الواضحة، هي الوزارة حقيقة مشكورة دارت مجهودات كبيرة في دعم المواد الفلاحية بجميع أصنافها، البذور الآليات، واحد العدد ديال المشاريع، واحد العدد ديال المساعدات (subventions) في التنقيط وكلشي، إلا أن مجال الأسمدة مشكورة كذلك الوزارة رفعت الرسوم الجمركية على الواردات، وجعلت سوناكوس كآلية من آليات توزيع الأسمدة في المغرب، وكاين دابا الحمد لله هذا الموسم ديال الأمطار، أمطار الخير كثيرة والحمد لله، كاين هناك طلب متزايد على الآزوت، ما يسمى بالأسمدة ديال التغطية، والأسمدة الآزوتية ضرورية في هاذ الموسم ديال الشتاء.

وبالتالي هناك شركات خاصة تحتكر هاذ المادة، علما أن شركة سوناكوس هي شركة ديال الدولة تعمل في قطاع البذور وقطاع الأسمدة المركبة محليا، ماذا بنا السيد الوزير مستقبلا أن شركة سوناكوس هي كذلك كدعامة من دعامات المخطط الأخضر، وكآلية من آليات الدولة أن هي كذلك أنها تقتني الأسمدة الآزوتية في بداية الموسم، وتكون رهن إشارة الفلاحة، حتى أنها تحمي الفلاح من المضاربات، لأنه دابا ملي كتكون السوق السوداء، الأمطار كثيرة كتكون السوق السوداء، الشركات مكيحترموش الأثمنة، مع العلم أن الشركة سوناكوس هي شركة الدولة، وكتحترم الأثمان الرسمية، وبالتالي هي التدخل ديالها تدخل غادي يكون مفيد جدا في تثبيت الأثمنة على الصعيد المحلي، وفعلا بالنسبة لهاذ الموسم مازال يمكن لها تستورد أن كميات كبيرة إلخ... وتوجدها لتدارك هاذ الخصاص اللي كاين حاليا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

على أي نحن نتتبع.. يعني احنا مع الأسف يعني صندوق التنمية الفلاحية لا يأخذ بعين الإعتبار يعني (les subventions) ديال هاد الشي ديال استعمال الأسمدة، ولكن الحمد لله المجال مفتوح على واحد العدد ديال الاستثمارات اللي معمولين في الفلاحة، راه ميمكنش الدولة تجاوب في أي حاجة، فيها صعوبات ديال التنفيذ، واللي خلات أنها كتكون على العاتق ديال الفلاح.

ثانيا، هاذ القضية ديال الأثمنة اليوم، إلى كاين أثمنة أولا كاين أثمنة عالمية اللي شوية طلعات ديال المواد الأولية، ويمكن إلى كان يعني مضاربات في السوق، على أي حنا اللي كان نتجهو يعني للشركاء والعاملين في هاذ القطاع بأنه الحمد لله أن السنة الفلاحية الحالية تمر يعني في ظروف حسنة، ولازم أننا نمشيو مع إخواننا الفلاحة باش يكون عندنا واحد المستوى ديال الإنتاج ا للي كيتسناوه المغاربة، والفلاح راه هو في حاجة إلى جميع يعني أنواع المواد الإنتاجية ديالو.

فلهذا احنا كنراقبو، إلى كاين تلاعب راه سوناكوس غادي تتدخل بقوة السنة المقبلة، لأن ما يمكنش هاد الشي نخليوه، احنا عاملين صوناكوس الآن في كداخل فعلي باش كتكون واحد التوازن، ولكن غادي نتدخلو بقوة السنوات المقبلة، إلى كان هو توازن في السوق راه حنا نفضل أن القطاع الخاص يبقى يمارس العمل ديالو في حريته، ولكن كذلك الفلاح يغتنم الفرصة ويكون عندو أثمنة اللي مناسبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول السدود التحويلية، للمستشارين المحترمين: محمد الأنصاري، محمد بلحسان، التيجاني حباشيش، السعد بنزروال، رضى بوطيب، علي قيوح، أحمد احميمد، سعيد كرم، أحمد بومكوك، محمود دايلة، محمد ولد الرشيد.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس قبل ما نوضع السؤال ديالي الله يجازيكم بخير بغيتكم تاخذوا بعين الاعتبار الوضع ديال الجدول ديال الأعمال، واضعين لنا هنا 23 سؤال، 23 سؤال في 10 دقائق هي 230 دقيقة، 230 مفروقة على 60 غادي تعطيك 4 ساعات قل 10، إذن الوقت راه ماشي هو هداك، بدل ما تديروا 23 ديروا 18، حرصوا على الوقت، شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

لا يخفى عليكم الدور الكبير الذي تلعبه السدود التحويلية والتلية في المحافظة على الموارد المائية، وتوفير الماء الصالح للشرب، إضافة إلى مياه السقي التي تمكن من دعم المجهود الفلاحي، وكذلك الدور المهم الذي تضطلع به في الوقاية من الفيضانات، التي تخلف خسائر كبيرة في ممتلكات المواطنين ومزروعاتهم.

وفي هذا الإطار نرى أن بناء سدود التحويلية والتلية، خصوصا بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، على سبيل المثال بناء سد تحويلي على وادي كير ليصب في وادي زيز، والذي سيمكن من الاستفادة من المياه، التي تصب حاليا في التراب الجزائري، وبالتالي سيمكن إن شاء الله من النهوض بالمنطقة اقتصاديا.

ولقد تناهى إلى علمنا، السيد الوزير، أن هناك دراسة جاهزة قامت بها وزارتكم، تعتزم الحكومة من خلالها بناء السد المذكور على وادي كير، كما أننا نرى ضرورة بناء سدود تلية وبحيرات تلية أي (des lacs collinaires) على رؤوس السواقي المتواجدة في إقليم الراشيدية، وعلى سبيل المثال الجرف، والمقارة، والبوية، والكراير، كما نطالب بالمناسبة بتخصيص ميزانية لإصلاح هذه السدود، وصيانتها وتمشيطها من الأوحال لتعزيز حقينتها وتعبئة الموارد المائية، وكذا مياه السقي، لأن السيد وزير كتبنيو، احنا مكنروشاي المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة ديالكم، كتبنيو السدود وكتخسروا عليهم الفلوس، ولكن ما كتديروش لهم واحد الميزانية ديال الصيانة، لهذا كنطلبو باش تكون واحد الميزانية ديال الصيانة.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، ما هو برنامج وزارتكم بخصوص بناء السدود التحويلية والتلية؟

ثانيا، متى سيتم إخراج مشروع بناء سد تحويلي على وادي كير إلى حيز التنفيذ.

وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد قامت الدولة في إطار برامج الإعداد الهيدروفلاحية لهذه الدوائر بإنجاز وعصرنة هذه السدود بناء على دراسات معمقة لتحديد مواقعها، وأحجامها ونوعية المواد المستعملة لبنائها.

هاد العصرنة كتمثل في بنائها بالإسمنت والخرسانة والأحجار والأسلاك الحديدية، بدلا من التراب الذي يجعلها أكثر عرضة للتلف جراء الفيضانات، وكترجع الصيانة ديال هاد السدود بعد الإنجاز ديالها من طرف الدولة إلى جمعيات مستعملي مياه السقي، كما ينص على ذلك قانون جمعيات مستعملي مياه السقي 84.02 .

ولمساعدة هذه الجمعيات في أشغال الصيانة، قامت الوزارة باقتناء المعدات اللازمة لصيانة المنشآت الهيدروفلاحية، والذي يصعب شراؤها نظرا لأثمانها المرتفعة، حيث أحدثت وحدات ميكانيكية يعني (des brigades mécanisées)، تيبلغ العدد ديالها حاليا 13 وحدة، كما يتم العمل سنويا على برمجة حوالي 4 مليون ديال الدرهم كاعتمادات لصيانة هذه الوحدات وشراء الوقود وأداء أجور السائقين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للحاج.

المستشار السيد علي قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين المحترمين،

معالي الوزير، في نفس السؤال ديال الأخ السي بن عبد الله على الفيضانات، ولربما راك متبع الفيضانات اللي وقعت في سوس، وفي سبت الكردان، واللي خلات واحد الخسارة كبيرة، كان الحمد لله الخير، ولربما كد ذاك الشي اللي يطيح في العام اللي كان مزيان طاح في أسبوع، والحمد لله السدود عمرو إلى آخره، وهذا الحمد لله من الزهر ديالكم، ومن الزهر ديال هاد الحكومة، حيت كلشي يمكن يجيبو الإنسان، كلشي يجيبو من الخارج، ولكن الماء والأرض هما هما، هاذ الفيضان داروا خسارة، وكيف قال السيد بن عبد الله راه دوك الويدان اللي خلق الله وخلقتهم الطبيعة راه متلاش هزهم الماء، الماء فاض من الواد والغابة، دايز من هنا وهنا تقول واش البحر، وتضررو فيها الليمون والكليمانتين، واحد العدد ديال الليمون ديال الأنواع الجديدة، هاذيك مشات صلاة الجنازة عليها.

ولهذا فيما يخص اللي نشوفوه احنا هو الساكنة اللي هما طاحوا لهم الديار، والفلاحة في الدواوير، والديار كتعرف الديار غير ديال التراب، والتراب بعد يدوز الماء غير يسخن ويطيح، إذن هاذوك الناس قدروا باش يخويو الديار ديالهم، واللي هاذ الشي كتعرفوا مزيان، أنت ولد الجهة، وترأست الجهة وباقي مترأس الجهة.

إذن فيما يخص هاذ الدواوير هاذو، اللي تضررو فيها في الجهة كرئيس غرفة جهوية إيموزار إداوتنان، وكذلك الكردان، وكذلك الكفيفات، اولاد دحو، وأهل العين، وواحد العدد ديال الجماعات، واللي حقيقة مشكورين الناس ديالكم والسلطة المحلية، العامل، وخرجوا حيث الفيضان خلع...

هاذ الدواوير، السيد الوزير، الله يكثر خيرك باش يعني تشوفوا معهم الحالة ديالهم، راه باش نعطيوهم القفة اللي كنديرو في رمضان، القفة راه كتدوز في 2 حرايز، ولكن هاذ الناس هاذو خصهم دابا يسكنوا، وراه حتى إلى درتو لهم السكن لائق ومزيان، راكم رابحين، على قد كون ما كان هاذ الماء، باش بغيت تسقي هاذ المدن؟

دابا الحمد لله عندك الضمانة ديال 6 سنين، ولكن الله راه باقي، راه بغات تجي الشتا، راه عاود نيت، راه ظلوا مقابلين غير البحر، وديك أحوال الطقس، واش بغات تجي؟ واش مابغات تجي؟ الناس شوية عايشين على الأعصاب، إذن الله يكثر خيرك أنا بغيت باش نبلغ لك هاد الشي، الإخوان قالوا لي دير إحاطة، هاذي أكثر من إحاطة، هاذ الشي باش الناس خدامين، وغادي تدير المجهود ديالك مع الوزارات اللي كيهمها الأمر: الداخلية، والحوض المائي إلخ... باش هاذ الناس راه ضانين فيك الخير، وباش يلقاو فيك الخير، وراه هاذ الناس كيستاهلوا كلشي، راك سوسي وراه اسواسة ما كيرضاوش يطلبوا، راه غير احنا دابا اللي كنتخلصو على هاذ الشي، خصنا نبلغو لكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أولا كما قلت الحاج علي قيوح، نشكر الله على هذه المياه اللي جات للمنطقة ديال سوس، واللي عرفت واحد الملء ديال المخزون المائي اللي ما عرفتوش سنين هاذي، يمكن هذا رقم قياسي أكثر من 80 %، وحتى السد ديال عبد المومن اللي ما كانش كيدخل لو الماء، دخل له الماء، وهاذ الشي الحمد لله من بعد كانوا مشاكل، وكنخممو في برامج استعجالية ديال تحلية المياه في المنطقة، فالحمد لله عندنا الآن واحد رؤية ديال على الأقل 3-4 سنين المقبلة إن شاء الله، لأنه هاذيك المنطقة منطقة ديال التصدير، فيها المواد ديال البواكر، وفيها الليمون، اللي رغم الأضرار اللي وقعت، واللي كيظهر لي بأنه الإخوان الفلاحة، ماشي هاذي هي الإشكالية الأولى، الليمون كاين واحد القسط صغير اللي هو وقع فيه الضرر، ولكن كانوا أثمنة هاذ العام مزيانة، يعني هذا نقاش اللي غادي نفتحوه مع الإخوان الفلاحة.

ولكن كتبقى المنطقة كلها الحمد لله أنه التغذية ديال الفرشة المائية كاينة، أن السدود عامرين، أنه مسلحين باش نخدمو السنوات المقبلة في الفلاحة ونواكبو مخطط المغرب الأخضر، كيبقى دابا الأضرار اللي واقعة للساكنة، وهاذ الشيء ما يمكن -كإبن المنطقة- إلا نكون في جانبكم، ونتكلمو مع زملائي في الحكومة المكلفين بهذا القطاع باش نوقفو على هاذ الشي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول شرعية الدوريات الجديدة الصادرة من إدارة الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية، للمستشارين المحترمين السادة: توفيق كميل، لحسن بيجديكن، محمد مفيد، احماد أبرجي، محمد أمزال، حسن سليغوا، حسن عكاشة، عبد الواحد الشاعر.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

تنص المادة الرابعة من دستور المملكة على أن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ويجب على الجميع الامتثال له، وليس للقانون أثر رجعي، كما تشير المادة الخامسة منه على أن جميع المغاربة سواسية أمام القانون، وكما قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله في أول خطاب العرش بتاريخ 30 يوليو 1999 "**إن جميع المغاربة بالنسبة إلينا إخوة، من رحم واحد، وأبناء بررة، متساوون، تشدهم إلينا ضوابط التعلق والولاء**" .

فانطلاقا من الدستور، ومرورا بجميع النصوص القانونية والتنظيمية، وانتهاء بخطب جلالة الملك نصره الله وأيده وتوجيهاته السامية، نجد أن المواطن المغربي يعيش في أمن وأمان، في دولة الحق والقانون، إلى أنه، السيد الوزير، أصبحنا نرى أن السيد المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية قد تجاوز الصلاحيات المخولة له قانونيا، وأصبح يقنن كما يحلو له، ضاربا عرض الحائط كل الأنظمة والقوانين الجاري بها العمل.

الأمثلة كثيرة، السيد الوزير، نأخذ منها حالات يعاني منها مغاربة، وهم المستشارين القانونيين والمنعشين العقاريين، لهم ما لهم من حقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات قانونية ودستورية، المشكل يتعلق برسالة السيد المدير العام للوكالة على المحافظة العقارية، الذي أمر السادة المحافظين بعدم قبول تقييد العقود العرفية المحررة من طرف المستشارين القانونيين، الذين كانوا يزاولون مهامهم بكل كفاءة وبمهن عالية، وأن اللائحة الواجب إصدارها سنويا طبقا للفصل 12 من قانون 18.00 المتعلق بالملكية المشتركة، ستؤهلهم لا محال لاستمرارهم في عملهم، كما كانوا من قبل، إلا أنه منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أي في 07 نوفمبر2003 إلى يومنا هذا، بقي المستشارون القانونيون محرومون من مزاولة مهامهم في غياب إصدار اللائحة المذكورة، هل هذا إغفال أم تعسف أم عجز أم مساهمة في إعطاء الاحتكار لمغربي دون الآخر؟

المشكل الثاني يتعلق برسالة ثانية صادرة هي الأخرى عن السيد المدير العام للوكالة، مفادها أن تحديد الواجبات المراد أداؤها يبقى من اختصاص السادة المحافظين، وليس من اختصاص الملاكين، كما يشير لذلك قانون التحفيظ العقاري والقرارات الوزارية المواكبة له، كلما

تعلق الأمر بالتجزئة والملكية المشتركة وإحداث المباني إلا وتدخل السادة المحافظون وطبقوا الرسالة السرية التي تقوم كما يحلو لها، ولو فاق ما قدرته الثمن الحقيقي للعقار.

وأتحدى، السيد الوزير، من يستطيع الحصول على نسخة من هذه الرسالة، لأنها بقيت سرية، ولأن من أصدرها وطاقمه يعلمون جيدا أنها غير قانونية وغير دستورية، هدفها جمع المال للوكالةن ولو بطرق غير شرعية، فأين هو مغرب المساواة في الحقوق والواجبات عند مسؤولي هذه الوكالة؟

لذا نسائلكم السيد الوزير عن مدى شرعية هذه الرسائل التي اعتمدتها الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، وما هي الإجراءات التي ستتخذونها للحد من هذه التجاوزات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد من التأكيد على أن تأسيس الرسوم العقارية أو إجراء تقييدات بها، يستند على الوثائق التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل، سواء تعلق الأمر بقانون التحفيظ العقاري أو بقانون الملكية المشتركة أو بقانون التعمير.

ذلك أن المحافظ ملزم، وتحت مسؤوليته، بمراقبة الطلبات والوثائق المدلى بها، والتحقق من صحتها شكلا وجوهرا، كما ينص على ذلك الفصل 72 من ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري.

لذا فإن الدوريات التي تشيرون إليها في سؤالكم لا تتضمن أي تشريع جديد، وإنما جاءت لتوحيد مساطر العمل، وحث السادة المحافظين ورؤساء مصالح المسح العقاري على ضرورة تطبيق القوانين الجاري بها العمل.

فبخصوص أعمال التصرف في الأجزاء الناتجة عن تقسيم العقارات، تشترط المادة 12 من القانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة: "أن تحرر جميع التصرفات بموجب محررات رسمية أو عرفية من طرف أشخاص مؤهلين وفق لائحة يصدرها السيد وزير العدل" وما دامت هذه اللائحة لم تصدر بعد، فإن المحافظ يقتصر على المحررات الرسمية من قبل العدول و الموثقين.

فيما يتعلق بالتقويم، تحتسب واجبات المحافظة على أساس الأثمنة التي تصرح بها الأطراف في العقود المبرمة بينهم، وفي حالة استناد الطلب على وثيقة لا تحدد القيمة، والتي لا تمثل إلا نسبة قليلة من الطلبات، فتحتسب الواجبات على أساس القيمة التجارية للعقار وقت قبول الطلب، كما ينص على ذلك الفصل 52 من القرار الوزيري لسنة 1915، وتوخيا للشفافية والمساواة في المعاملة بين المواطنين، كيتم في هذه الحالة اعتماد متوسط الأثمنة في منطقة معينة.

أما بخصوص البنايات المشيدة بالنسبة للمنعشين العقاريين، فقد جاءت مذكرة 2008 لتؤكد على ضرورة مطابقة البنايات المنجزة للتصاميم المعمارية المصادق عليها ولرخصة البناء المسلمة، مع الحرص على احترام المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وخاصة قانون التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كميل:

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم، منوهين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالأوراش الكبرى التي فتحتم في قطاع الفلاحة، مثمنين جميع مبادراتكم في هذا الباب.

فيما يخص مشكل المستشارين القانونيين، أخبركم، السيد الوزير، أن اللجنة التي شملت ممثلين عن كل من وزارة العدل ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، أجمعت بعدما تمعنت في النصوص القانونية المنظمة لهذه المهنة، والاطلاع على رأي المتخصصين القانونيين، على أن مهنة المستشارين القانونيين، مهنة قانونية ومنظمة، يخول لها قانونها تحرير العقود الثابتة التاريخ، تطبيقا للفصل الأول من الظهير الشريف المؤرخ ب 12 يناير 1945، وبناء على هذا، صادقت الوزارات الثلاث على مشروع قرار مشترك بشأن تحديد لائحة المهن القانونية والمنظمة، المقبولة لتحرير العقود الثابتة التاريخ، وأرسل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 16 سبتمبر 2005، وذلك قصد النشر بالجريدة الرسمية، وبعد تماطل من الأمانة العامة للحكومة في نشره، واستمرار تعسف السادة المحافظون على

الأملاك العقارية في عدم قبول العقود الثابتة التاريخ لجأ المستشارون القانونيون إلى القضاء.

السيد الوزير،

المغاربة سواسية أمام القانون، والقانون يطبق على الجميع بمحاسنه ومساوئه، والفصل 12 جزء لا يتجزأ من الكل، والكل هو القانون 18.00، إما أن يطبق بكل فصوله، وإما ألا يطبق برمته، لأن فصوله متكاملة ومكملة بعضها للبعض، والمنطق يفرض أن تبقى الأمور كما كانت إلى حين صدور اللائحة، التي سوف تقصي من تقصي وتقبل من تقبل، وهذا ما ذهبت إليه المحاكم الإدارية ابتدائيا واستئنافيا، التي قضت بعدم مشروعية قرارات المحافظين، الذين يرفضون العقود الثابتة التاريخ، و لم يتجرأ السادة المحافظون بتقديم الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة، لإيمانهم بأن موقفهم غير قانوني وغير سليم.

ولكن مع كامل الأسف لم يغير السادة المحافظون موقفهم رغم الأحكام النهائية الصادرة في هذا الباب، وذلك لأنهم يعتبرون أنفسهم مغاربة غير عاديين وفوق القانون، وذلك بتحقيرهم لأحكام صادرة باسم جلالة الملك نصره الله.

الشيء بالمثل يذكر بالنسبة للمنعشين العقاريين، التقويم الإداري الإجباري من طرف السادة المحافظين ليس له ما يبرره، بل يعتبر شططا في استعمال السلطة، فالفصل 46 من القرار الوزاري المؤرخ ب 4 يونيو 1915 يلزم السيد المحافظ باستخلاص الواجبات المتعلقة بتغيير الحقوق العينية استنادا على القيمة المصرح بها من طرف المعني بالأمر، والفصل 47 من القرار الوزاري المذكور يخول للمحافظ إمكانية اللجوء إلى الخبرة، إذا تبين أن القيمة الحقيقية للعقار تفوق ما صرح به.

فهل الرسالة الخطية للمدير العام هي الأقوى أم النص القانوني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أنا اللي يمكن لي أن أقول للسيد المستشار المحترم، أنه القضاء راه فوق كل شي، وبالنسبة للمشاكل اللي طرحت في واحد العدد ديال الاجتماعات هنا داخل القبة، أنه تعمل واحد الاجتماع بين رئيس الفيدرالية الوطنية ديال المنعشين والمدير العام ديال الوكالة الوطنية على المشاكل اللي كانت مطروحة.

وتم الاتفاق على أن تحرص الوكالة على احترام مطابقة البنايات المنجزة مع التصاميم، وذلك على مستوى الواجهة، المساحات المبنية، تخصيص مختلف أجزاء البنايات، المسكن ديال البواب، المرأب، البهو، الدرج، والمصعد، والترامي على الملك العمومي.

ثانيا، الإسراع في معالجة طلبات الملكية المشتركة من قبل مصالح الوكالة، وعليه يمكن قبول التغييرات المحدثة داخل الشقق الخاصة، وكذا على علو البنايات في حدود معقولة، شريطة ألا تمس هذه التغييرات الأجزاء المشتركة، يعني الأعمدة ديال الدعم ولا الجدران الأساسية، وقد تمت توجيه تعليمات إلى المصالح الخارجية للوكالة لتطبيق هذه المقتضيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الصيد البحري حول قرى الصيادين، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، مولود السقوقع، عمر مورو، مولاي الحسن طالب، دحمان الدرهم، محمد الصمدي، محمد علمي، الجيلالي الصبحي، حفيظ وشاك، علي سالم الشكاف، محمد نقاذ، مصطفى الهيبة.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مولود السقوقع:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

عرف قطاع الصيد البحري منذ أواخر القرن الماضي إنجاز قرى الصيادين في بعض المناطق، بما في ذلك إحداث نقط مجهزة للتفريغ، ويدخل هذا البرنامج في إطار التعاون المغربي الياباني، والذي يهدف إلى تحسين ظروف عمل بحارة الصيد التقليدي، والرفع من مستوى عيشهم.

ورغم تخصيص ما يفوق مليار درهم لهذا البرنامج، فإن بعض هذه التجهيزات لا تشغل على الوجه الأكمل أو لا تستغل بتاتا، كما هو الحال بالنسبة لنقط التفريغ بوزنيقة، الذي كلف 11 مليون درهم،

ونقطة تفريغ بالفنيدق، إذ لازالت مرافقهما معطلة، رغم المجهود المالي الذي بذل من أجل إنجازها.

لهذا نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الأسباب الكامنة وراء عدم استغلال هذه المرافق؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي يتضمنها البرنامج الاستراتجي لقطاع الصيد البحري لإنجاح مشاريع قرى الصيادين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إذا سمحت، السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

غادي نجاوب على النقط بالتدقيق اللي تكلمت عليها، ألا وهي النقطة ديال الفنيدق، حيث تم التسليم ديال التعاونية جملة من المرافق، تستغل بشكل عادي، ما عدا وحدة ديال صنع الثلج والغرفة ديال التبريد، التي توقف بها الاستغلال بعد انسحاب المتعهد، كان واحد السيد اللي غادي كيسرها، هو اللي وقف.

وكتعمل الإدارة حاليا بتنسيق مع هذه التعاونية، من أجل حل هذا المشكل بعد عجز هذه الأخيرة على تسويته، وحيث تقرر تفويت تدبير نشاط وحدة ديال الصنع ديال الثلج والغرفة ديال التبريد إلى المكتب الوطني للصيد البحري.

أما النقطة الثانيةّ، اللي كتهم النقطة ديال التفريغ ديال بوزنيقة، فعلى الرغم من توفر جميع المرافق، بما فيها وحدة لتوزيع البنزين، بعد توقيع اتفاقية مع إدارة الجمارك، فإن الإدارة تواجه رفض ديال البحارة التوقيع على دفتر التحملات والبيع بسوق السمك، وذلك لأسباب لا علاقة لها بالإدارة ولا بالمشروع، رغم الاجتماعات المتكررة والتعهدات الكثيرة للبحارة، آخرها كان يوم 30 أكتوبر 2009، وباش نوضعو حد لهذه الوضعية، فاتخذت الوزارة قرارا ملزما بتنسيق مع السلطات المحلية وممثلي المهنيين لتشغيل النقطة ديال التفريخ في الوسط إن شاء الله ديال شهر فبراير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولود السقوقع:

شكرا السيد الوزير عن جوابكم، وعن المجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارتكم من أجل تأهيل الفلاحة المغربية.

ولابد، السيد الوزير، أن نثمن العمل الذي تقوم به الوزارة في هذا الإطار على مستوى الأقاليم الجنوبية، حيث تم خلق أكثر من 5 قرى للصيادين تشتغل بكل فعالية، إلا أنه هناك بعض المراكز التي تبقى غير مشغلة، مثلا مركز الحديدة بجماعة اشتوكة بإقليم الجديدة، ومنشأة منذ سنتين.

وعموما نطلب منكم السيد الوزير الاهتمام أكثر بقطاع الصيد البحري، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الفلاحة، نظرا للشريحة الكبيرة التي تعيش من هذا القطاع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

لكي أوضح للأخ المستشار بأنه قطاع الصيد البحري كياخذ الاهتمام كقطاع الفلاحة لأنه قطاع الصيد البحري قطاع هيكلي واستراتيجي للبلاد ولتنمية البلاد، ولأنه عندو الآن إستراتجية ديالو، التي قدمت لصاحب الجلالة، واللي بدأ التفعيل ديالها مع المهنيين، ابتدء من رأس السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة حول الدعم الممنوح للفلاحين في إطار صندوق الدعم الفلاحي، ورد في شأنه طلب التأجيل من طرف الفريق الحركي.

إذن شكرا لمساهمتكم، وننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.